البصائر

البصائر

المجلد ٩ - العدد ٢ شعبان ١٤٢٦هـ / سبتمبر ٢٠٠٥م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. نزار الريس

مساعد رئيس التحرير

د. خالد الجبر

الأعضاء

أ.د. زهير محي الدين

أ.د. سليمان اللوزي

أ.د. تيسير أبو عرجة

أ.د. محمود عطا حسين

د. مصطفى ياسين

د. علا الدباغ

المراسلات باسم رئيس التحرير

مجلة البصائر

جامعة البترا

ص.ب (٩٦١٣٤٣)

عمّان (١١١٩٦) ـ الأردن

الاشتراك السنوي في المجلة

١ـ الأردن :

أـ للأفراد (٥) خمسة دنانير أردنية

ب ـ للمؤسسات (١٠) عشرة دنانير أردنية

٢ـ الخارج :

أـ للأفراد (١٠) عشرة دولارات أميركية

ب ـ للمؤسسات (٢٠) عشرون دولاراً أميركياً

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي بحث فيها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من رئيس التحرير.

All rights reserved. This Journal or any part of it, may not be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any means without prior permission, in writing, from the Editor-in-Chief.

التصميم والإخراج الفني والطباعة

شركة المدينة لأعمال المطابع

هاتف 5411339 . تلفاكس 5411040

ص.ب 841075 عمان 11184 الأردن

قواعد النشر والتوثيق في المجلة

١. أن لا يزيد البحث عن (٢٥) صفحة؛ (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة كلمة.

٢. أن لا يكون سبق نشره، أو أرسل إلى مجلة أخرى، وأن يرفق الباحث إقراراً خطياً بذلك.

٣. أن يراعى في البحث ما يلي:

- الأخذ بالأصول العلمية إحاطة، واستقصاء، وخطوات بحث، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- كتابة البحث بلغة سليمة، والعناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط، أو الرسم، أو الأشكال.
- يزود الباحث هيئة التحرير **بثلاث نسخ** من بحثه مطبوعةً بخطّ (**Traditional Arabic 18**) على جهاز الحاسوب، ويرفق معها القرص المرن الذي يحتوي على المادة المطبوعة بعد إجراء التصويبات، وكذلك بعنوان بريده الإلكتروني إن وجد.
- يُرْفَقُ بالبحث ملخص في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة التي كتب بها، وآخر باللغة الثانية التي تعنى بها المجلة.
- تدوين التعليقات والحواشي والمصادر والمراجع في آخر البحث (العربية والإنجليزية).

٤. يُحكِّمُ البُحوثَ أساتذةٌ مختصون في الجامعات ومراكز البحوث والدّراسات.

٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البحث للمجلة، وبموعد نشره إنْ أجازَه المحكمون، وأُجريت التّعديلات التي يطلبونَ إجراءها.

٦. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، وبعشرين فصلة (مستلة) من بحثه.

٧. أن يلتزم الباحث بأصول التوثيق المعتمدة في المجلة على هذا النّحو:

- تدوين الإحالات المرجعية في نهاية البحث مسلسلة بأرقام تبدأ من الرقم (١) داخل قوسين، ولا تُعْتَمد أيّةُ طريقة أُخرى فيها مهما تكُن مادّةُ البحث؛ وتشمل عندما ترد أول مرة التّوثيقَ الموصوفَ أدناه كاملاً.
- ترتيبُ المعلومات البيلوغرافية إن كان المرجع كتاباً على النحو الآتي: المؤلف بدءاً بالاسم الأول فالعائلة أو الشهرة، ويليه فاصلة، اسم الكتاب بارزاً بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة، اسم المترجم أو المحقق إن وجد متبوعًا بفاصلة، معلومات النشر محصورة بين قوسين، (مكان النشر متبوعاً بنقطتين: الناشر متبوعاً بفاصلة، سنة النشر)، ويلي القوس الأخير فاصلة يتبعها رقم الصفحة؛ هكذا: محمّد بن سلاّم الجُمَحي، **طبقات فحول الشُّعراء**، ط٢، تحقيق محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٤)، ١ ص٣٠٦.
- ترتيب المعلومات البيلوغرافيّة إن كان المرجع مجلّة على النّحو الآتي: المؤلف بدءاً بالاسم الأول فالعائلة أو الشهرة، ويليه فاصلة، عنوان البحث بين علامتي تنصيص متبوعا بفاصلة، اسم المجلّة بارزا بالحرف الأسود، عدد المجلّة متبوعا بتاريخها ففاصلة، رقم الصفحة، ثمّ نقطة؛ هكذا: عبد المعطي ارشيد، "محدّدات أسعار الأسهم في بورصة عمّان"، **مجلّة البصائر**، م٨ ع٢ أكتوبر ٢٠٠٤، ص٢٠٢.
- إذا تكرر ذكر المرجع في حاشيتين متتاليتين دون أن يكون بينهما فاصل، توثق الحاشية بذكر: **المرجع (المصدر) نفسه**، أو (**نفسه**) بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة، فرقم الصفحة. أما إذا كانت الصفحة نفسها من المصدر نفسه، فيذكر **الموقع نفسه** بالحرف الأسود.
- وإذا تكرر ذكر المرجع في غير حاشية، وكان يفصل بين كل حاشية وأخرى مرجع آخر أو أكثر، توثق الحاشية بذكر اسم المؤلف متبوعاً بفاصلة، فعبارة **المرجع المذكور** بالحرف الأسود، ففاصلة، فرقم الصفحة.

٨. الأفكار الواردة في البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

٩. يخْضَعُ ترتيبُ البُحوثِ في المجلّة لاعتباراتٍ فنّيّة حَسْبُ.

بحوث باللغة العربية

● العربية لغة للمعرفة: نحو بناء مجتمع معرفة باللغة العربية
د. وليد أحمد العناتي ١١
● إشكالات التجنيس الأدبي
د. عز الدين المناصرة ٧٧
● (النظام الدولي) الراهن والتباس مفهوم الشرعية الدولية
د. إبراهيم أبراش ١١٥
● نموذج رياضي لتأطير المديونية الخارجية (إطار نظري)
د. خالد حسين عوني ١٥٩
● إدارة الجودة الشاملة وأثرها في الأداء الوظيفي للعاملين
(دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجاري الأردنية)
د. أياد فاضل التميمي ١٨٥
● استخدام النمذجة المالية لتصنيف مخاطر القروض الممنوحة للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية
د. قيس الكيلاني، د. ثائر قدومي ٢٢٧

بحوث باللغة الإنجليزية

● نظام ترجمة آلية ثنائي اللغة (عربي/إنجليزي) على مواقع الشبكة العنكبوتية باستخدام ترجمة المصطلح في المجال المالي
د. مصطفى ياسين ٧

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٧٠٣ / ٢٠٠٠ د

رقم التصنيف الدولي

*ISBN*١٦٠٥ - ٩٥٢٢

العربيةُ لغةً للمعرفة
نحو بناءِ مجتمع معرفةٍ باللغة العربية

د. وليد أحمد العناتي
أستاذ اللسانيات المساعد
بجامعة البترا الأردنية

ملخّص البحث:

ينطلق هذا البحث من مُسلَّمة رئيسة مفادها أنه لا يمكن بناء مجتمع معرفة بغير اللغة المحلية (الوطنية)، وتأسيساً عليه فإن اللغة العربية تحتل مكانةً مرموقةً في بناء مجتمع معرفة عربي يتلقى المعرفة بالعربية، ويعيد إنتاجها بالعربية، إلى أن تصير هي وسيلةَ التواصل المعرفي ونشر العلم في بلاد العرب والمسلمين.

وهذه المسلَّمة تقتضينا أن نبطل الشبهات التي أُثيرت حول اللغة العربية، كفضل العامية على الفصحى، وصعوبة الكتابة العربية، وعدم علميتها، ثم تخلفها عن مطاوعة الحاسوب والتقنيات الحديثة والمتقدمة. ويقتضينا ذلك أن نفصِّل القول في المقدِّمات النظرية التي تهيئ العربية لتكونَ لغة المعرفة، من حيث تعليمها بوصفها لغة علمية لأغراض خاصة، وضبط المصطلح وتوحيده ونشره، وترقية الدراسات اللسانية العربية، وتعريب العِلم الغربيّ، وتوطينه ومنحه هوية عربية خالصة؛ بالاعتماد على مستخلَصات العلوم اللسانية الحديثة، واستثمار اللسانيات الحاسوبية في تعريب الحاسوب وملحقاته وتقنياته المتعددة.

Arabic as a Language of Knowledge

Towards Establishing a Knowledge Society with the Arabic Language

Dr. Waleed Al-Anati
Department of Arabic
University of Petra
Amman, Jordan

Abstract

This research is based on the postulate that a knowledge society cannot be established without the knowledge of its national language. Therefore, the Arabic language would inevitably play an essential role in establishing an Arab Knowledge Society which receives and produces its knowledge in Arabic; hence, making Arabic the medium of Knowledge and communication in the Arab and Islamic worlds.

Such a postulate would require us to refute any misconception about Arabic, such as the superiority of colloquial Arabic to standard Arabic, the difficulty of Arabic transcription and Arabic's inability to keep up with the developments in technology and the other fields of science.

This also requires a detailed explanation of the theoretical introductions that prepare Arabic to become a language of knowledge. These include teaching Arabic for specific purposes, the unification and spreading of terminologies, the development of Arabic linguistic studies, and the Arabization of western studies based on the findings of modern linguistic sciences, and the use of Computational Linguistics in the Arabization of computer technology.

المبحث الأول
شبهات حول اللغة العربية

أقصد من إيراد هذه الشبهات أن أضع القضية، قضيةَ البحث، في سياقها التاريخي والثقافي واللغوي، وإنما يكون ذلك من باب دفع هذه الشبهات وتفنيدها و التأسيس لأطروحة البحث الرئيسة؛ إذ إن نفيها هو الخطوة الأولى لبناء وجهة النظر المناقضة التي يتبناها البحث. ومفاد هذه الأطروحة أنه **لا يمكن لأي مجتمع أن يكتسب المعرفة بغير لغته، وتأسيساً على ذلك تحتل اللغة العربية مركز جهود التنمية وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود، نقلاً واستيعاباً وامتلاكاً وإنتاجاً ونشراً.**

وليس الحديث عن الشبهات المثارة حول العربية أمراً جديداً، فقد هيأ الله للعربية في كل زمن من يذود عنها؛ إذ احتلت العربية مكانة محورية في الثقافة العربية والإسلامية، ولم تسلم من الشبهات على مَرِّ خمسة عشر قرناً، بدءاً بالشعوبية وانتهاءً بالعولمة. وأكثر ما كان من ذلك ما كان في القرن الماضي وسابقه من التشكيك في صحة الشعر الجاهلي، و اتهام العربية بالعقم والتخلف عن الاستجابة لمتطلبات "المعاصرة"، على ما يزعمون، وبلغ الأمر بهؤلاء حداً جعلهم ينكرون منجزات العلم الإسلامي والحضارة العربية الإسلامية! وقد استقر الرأي على تناول أربع شبهات حسب، وإنما كان اختيارها على التعيين لصلتها الوثيقة بأطروحة البحث، وهي:

- شبهة فضل العامية على الفصحى.
- شُبهة عدم علمية العربية.
- شُبهة صعوبة الكتابة العربية.
- شُبهة تخلُّف العربية عن مطاوعة الحاسوب.

١- شُبهة فضل العامية على الفصحى

تنطلق هذه الشبهة من الواقع اللغوي العربي المعيش، وهو واقع يتداول مستويين من العربية: فصيح وعاميّ، وليس هذا الأمر محل إنكار أو مماحكة؛ إذ هو ملموس وواقع في عالم الشهادة. وإنما قلنا ذلك لأنهما مستويان متمايزان متكاملان، لا يحتل أحدهما موقع الآخر. فالفصحى هي لغة النص المقدس، والمعبرة عن التجربة التاريخية الحضارية للعرب والمسلمين، وإنما كان ذلك بالتدوين والحفظ بالخط العربي. أما العامية فهي عاجزة عن التعبير عن تلك التجربة الغنية، ولا يعدو دورها أن يكون للتعبير عن الحاجات اليومية المعاشية حسب(١).

وأما مثار الشبهة فيبدأ من المفاضلة بين الفصحى والعامية وعقد مقارنات غير علمية، قد حُدّدت نتائجهامُسَبّقاً، لم تكن تنبئ بنقاء سريرة، ولا سيما أنها صدرت عن بعض المستشرقين وأتباعهم من العرب أمثال: أنيس فريحة وعبد العزيز فهمي ومارون غصن وسلامة موسى وسعيد عقل وغيرهم. وهم يخلصون من مقارناتهم إلى الدعوة إلى العامية واستبدالها بالفصحى مسوِّغين تلك الدعوات بأنّ:

- العامية سهلة وغنية في النطق والكتابة.
- العامية سهلة الاستخدام لغةً ثقافية.
- الفصحى أماتت في العرب قوة الإبداع والاختراع.
- الفصحى عاجزة عن مسايرة الزمن وتلبية حاجات حياتنا اللغوية.
- العامية لغة حيّة، وهي وسيلة من وسائل تثقيف الأميين.
- العربية الفصحى كثيرة المفردات ومعقدة القواعد، ولا سيما ما تعلّق منها بالإعراب.

وإذا كان كثير من الغيارى قد ردوا هذه الشبهات في أعمال كثيرة(٢)، فلا يضيرنا أن نشير إلى ما يدحض كل أُزعومة على حدة.

أما الأُزعومة الأولى فباطلة كبطلان أزعومة إخوة يوسف، ويكفيك تعدد العاميات وتشعبها على مد الوطن العربي، بلْهَ تشعبها في القطر الواحد،

ويكفيك عدم استيعاب الحرف العربي لها ونفوره عنها، في الكتابة البشرية، فما بالك في طباعة الحاسوب. وكيف للحاسوب أن يتعرف، في مرحلة متطورة من الطموح، اللهجات العربية المختلفة؟ وكيف لنا أن نختار لهجة ما لإنطاق الحاسوب بها في مشروعات استنطاق النصوص؟

وأما الثانية فبطلانها ماثل في أنها لا تستطيع حمل المضامين الثقافية للأمة الناطقة بها؛ إذ لا تجد من يستخدمها لغة ثقافية.

وأما الثالثة فكَيْد ومَكْرٌ ومجافاة لمنطق الأشياء والطبيعة؛ ألا ترى أن الناس يخترعون الشيء ثم يسمونه ما يشاؤون وبلغتهم! وهل تكون قواعد اللغة ونظامها الداخلي سبباً في قتل الإبداع؟

وهل كانت اللغة العربية السببَ في تفوق الحضارة الإسلامية؟ لو كان ذلك كذلك لما صرنا إلى ما نحن فيه. وماذا نقول في نهضة اليابان وروسيا وغيرها من الدول، هل كانت أنظمة لغاتها مسؤولة عن تفوقها العلمي والتقني؟ وهل يُعزى تفوق أمريكا وإسرائيل إلى أسباب لغوية؟!

وأما الرابعة فينبغي أن تصاغ على النحو التالي: ترتقي اللغة وتزدهر برقي أهلها وتفوّقهم وتنحط بانحطاطهم، ولا يمكن أن ترتقي لغة لا ينتج أهلها معرفة وعلماً.

أما الخامسة فإبطالها بالقول: كيف نثقّف الأميين بلهجة غير مكتوبة، أم تراهم يُخرجون الأميين من جهلهم بالقَصِّ والحكايات، والعودة بهم إلى زمن الرواية الشفوية!

وأما كثرة المفردات فهي باب غنى لا فقر، وأما صعوبة القواعد فإنه ادعاء مخالف لما استقرت عليه الأعراف اللسانية؛ أن اللغات جميعاً تتساوى صعوبة وسهولة.

وقد أوجز نهاد الموسى تفنيد دعاوى العامية بالقول(٣): ولكن ضيق العامية ومحدوديتها وغياب نظام موضوع لها في الرسم والنحو، وتعدد العاميات على نحو متماوج متغير يستعصي على الحصر، وانقطاع الأسباب بين العامية وتجربة

التعبير الأدبي والعلمي، واقتران الفصحى بالقرآن وتراث غني ضخم... كل ذلك كان يعمل في نقض الدعوة إلى إحلال العامية محل الفصحى. وقد تمثل انحسار العامية في تراجع الكُتّاب الذين اتخذوها لغة لأعمالهم كمحمد حسين هيكل ومحمود تيمور ولويس عوض.

على أن القضية ما تزال معلقة مادامت الفصحى والعامية، ويتخذ الصراع فيها أشكالاً جديدة تتواءم والمعطيات الجديدة؛ من حيث تسرب دراسات اللهجات إلى أحياز البحث اللغوي العربي بتأثير من الوصفية في الدوائر الأكاديمية العربية والغربية. ولكن بعض هذه الدراسات تنحو نحواً تأصيلياً، أحياناً، حين تدرسها لردها إلى أصلها الفصيح. وإذا كانت العاميات تسري في وسائل الإعلام فإنها تقصِّر عن مجاراة الفصحى في الإعلام الذي ينأى عن التسلية وإهدار الوقت والمال.

٢- شُبهة عدم علمية العربية:

ومفاد هذه الشبهة أن العربية لغة غير علمية؛ أي أنها عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التعبير عن العلم الحديث، وهذا ينطوي ضمناً على ادعاء مفاده أن العربية لغة عتيقة لا تصلح إلا للشعر والأدب والإنسانيات حسْب.

أما مظاهر قصور العربية التي يدعيها المدّعون فتتمثل في أنها:

* تفتقر إلى المصطلحات الكافية للتعبير عن المبتكرات الحديثة في العلوم المختلفة.
* في بنيتها ومعجمها وأساليبها التعبيرية غير قادرة على الاستجابة الذاتية الداخلية للتطورات العلمية والمبتكرات التقنية الحديثة، وهي لا تصلح إلا للتعبير الأدبي(٤).

ولعل الرد على هذه الشبهة يكمن في سياقة دليل تاريخي من الحضارة العربية الإسلامية، التي كانت عبقرية العربية شاهدة عليها. وإنما يرتد هذا الدليل التاريخي إلى أواخر العصر الأموي، حين بدأ هذا العصر يتجه نحو العلوم البحتة والطبيعية والطبية؛ إذ لما كان العرب يفتقرون إلى تراث علمي خاص بهم اتجهوا إلى الأقوام التي سبقتهم، فبدأوا حركة ترجمة متواضعة لعلوم اليونان المتقدمين

عليهم. وما إن أطل العصر العباسي حتى بدأ نقل العلم اليوناني والروماني والفارسي يتخذ هيئة عمل مؤسّسيّ مَثَلَ في دور ترجمة حكومية تقوم عليها الدولة توجيهاً وإنفاقاً وتوثيقاً ونشراً.

ويكاد الإجماع ينعقد على أن الحركة العلمية العربية مرت بمراحل ثلاث هي:

١- نقل العلم.

٢- تمثّل العلم.

٣- الإنتاج.

لكن رشدي راشد يرفض هذا التقسيم الثلاثي لمراحل تشكل العلم العربي؛ حين يتناول في بحث قيّم نماذج من الكتابة العلمية العربية، في الرياضيات والهندسة والجبر، منذ نشأتها إلى ازدهارها ورقيها واستوائها لغةً علميةً دقيقة ومضبوطة. ويخلص في بحثه إلى القول: "بينت لنا الحالات السابقة وما صحبها من أمثلة خطأ الدعوى التقليدية، أعني ما يمكن تسميته بقانون الحالات الثلاث: ترجمة ثم تمثُّل ثم إبداع، وأن الإبداع هو رفيق الترجمة أحياناً يسبقها ويزامنها أحياناً ويلحقها أحياناً أخرى، وهو في كل الحالات الطريق الذي لا مفر منه لخلق لغة علمية، وكان هذا على تصاريف الأحوال هو النهج الذي تبعته نشأة العربية العلمية وتطورها"(٥).

ولا شك أن أوضاعاً علمية كهذه كانت كفيلة بنشأة لغة علمية عربية عبّرت بتفوق عن منجزات أمتها العلمية واحتياجات المجتمع الذي يُتداول فيه ذاك العلم. ولا شك أن رقي التفكير اللغوي العربي وتطور التنظير اللغوي العربي آنذاك وازدهار التفكير العلمي قد أفرزا اللغة العلمية العربية ناضجة مكتملة(٦). وهكذا صارت العربية لغة المعرفة في مجتمع المعرفة العربي الإسلامي، بها تُنتَج وبها تُنشر وبها تُحفظ وبها تُوظَّف.

ولعل أظهر الأدلة على انتشار العلم العربي الإسلامي باللغة العربية، لغة المعرفة، ما تزخر به اللغات الأجنبية من المصطلحات العربية حتى هذه الأيام،

وما الجبر والخوارزميات عنا ببعيد. ومثلما وُجد من المستشرقين من أنكر العلم العربي وريادته في قيادة عجلة الحضارة الإنسانية في العصور الوسطى، وُجد من أنصفه وأشاد بفضله على العلم الحديث، ولعل المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكه" تكون أبرز هؤلاء المنصفين(٧).

وأحسب أن نهاد الموسى خير من ناقش هذه القضية مناقشة علمية مجردة بعيدة عن التعصب أو العاطفية، وقد مثُلت المناقشة في أطروحته **اللغة العربية والحضارة**(٨). وتقوم الأطروحة على سؤال مباشر: **هل اللغة العربية قادرة على الوفاء بالتعبير عن مطالب الحضارة الحديثة؟**

وهو يجعل الإجابة عن السؤال بداية بالإشارة إلى تجربة خاصة قام بها، مفادها سَرْدُ قائمة من المخطوطات الموجودة في إيران، وبيان موضوعات هذه المخطوطات، لينتهي إلى أن هذه المخطوطات لم تكن كلها في الأدب أو الشعر، وإنما تضمنت عدداً من الموضوعات كالفلك والطب والصيدلة...! وإيراد موضوعات القائمة إشارة صريحة إلى الجواب: **العربية قادرة على الوفاء بالتعبير عن متطلبات الحضارة الحديثة**.

ثم تراه يَشْرَعُ في التدليل على صدق أطروحته بعرض دليل تاريخي يستنفد مراحل بناء مجتمع المعرفة العربي المتقدم وإسهام العربية في بناء ذلك المجتمع المعرفي، دالاً على وسائل العربية في استقبال العلم الجديد ونشره وتوظيفه: الاشتقاق والنقل المجازي والتعريب والنحت.

وينهي أطروحته بالنصّ على أن ما آلت إليه العربية في الزمن الراهن لا يرتد إلى اللغة ذاتها؛ إذ إن قوة اللغة وانتشارها وضعفها أو انحدارها رهين بنشاط أبنائها، وليس عجباً أن ترى العربية تبحث عن خبزها بين فتات الشعوب، كحال أبنائها الذين ينتظرون مَنَّ الشعوب المتقدمة وتفضُّلها. فكيف تُنتج اللغة ما لم تنتجه العقول أفكاراً والسواعدُ مختَرعاتٍ وتقنيات!

يقول: "ولكن العلاقة بين القدرة اللغوية والفعالية الحضارية لأهل العربية في هذه الأيام يجعل السؤال الذي تقوم عليه هذه الوحدة متعلّقاً – من وجه رئيس – بالأمة العربية والحضارة لا باللغة العربية والحضارة فحسب"(٩).

ولا يماري أحد في أن اللغة العربية قد أقيمت وقُعّدت اعتماداً على النصوص الأدبية والشعر العربي، ولكن ذلك لم يَحُلْ بينها والتعبير عن مطالب العلم الحديث، حين نُقلَت علوم الآخرين إلى العربية، وإنما سَهّل ذلك دعمُ السلطة السياسية آنذاك، والرغبة الصادقة في نقل العلم، كما أن التقدم العظيم الذي حققته العلوم اللغوية كان تأسيساً للغة العلمية العربية.

قد يكون ثمة عوامل، وهي مرتبطة بالفعالية الحضارية للناطقين بها، قد جعلت العربية تقصّر عن الاستجابة الكاملة لمتطلبات العلم الحديث، لعل من أهم هذه الأسباب:

- أن تأخر التعريب والانصراف عن التأليف بالعربية جعل الطابع الأدبي يغلب على العربية؛ إذ انعدم الخطاب العلمي المضبوط في اللغة العربية إلا نادراً، وتراه خطاباً مفككاً ضعيفاً غير قادر على البرهنة والتدعيم العلمي؛ لأنه ليس نابعاً من فكر عربي أصيل، فهو فكر منقول.
- أن البحث بغير العربية والنشر في الدوريات الأجنبية يقلل من فرص تنمية أساليب العربية العلمية، ويحرم المجتمع من النفاذ إلى المعرفة والاستفادة منها، ويحرم العربية من تأسيس تقاليد علمية بالعربية تغنيها وتدعمها.
- استنكاف كثير من الأساتذة عن التدريس بالعربية، بَلْهَ لجوئهم إلى لغة هجين بين الإنجليزية والعاميات العربية.
- غياب التنسيق في وضع المصطلح واستعماله وتوحيده يبدد كثيراً من جهود التنسيق والتوحيد، وهذا يؤثر في بناء تقاليد لغوية اصطلاحية للعربية العلمية؛ إذ إن توحيد المصطلح وإشاعته من أهم خصائص اللغة العلمية.

وهذه شواهد على التعين أقصد منها الدلالة على استعمال العربية في العلم الحديث دون تقصير:

- تدريس العلوم بالعربية ولاسيما الطب والهندسة والعلوم الطبيعية، ولا نَملُّ تكرار مَثلي سوريا والعراق، حفظه الله، في هذا الميدان.
- البرامج العلمية المتنوعة التي تبثها الفضائيات العربية على مدار الساعة، وهي تتوزع فروع العلم الحديث جميعها: الطب والهندسة والفيزياء والهندسة الوراثية...إلخ.
- المنشورات العلمية العربية؛ أكانت على هيئة كتب أم بحوث منشورة في المجلات المحكمة، أم مقالات صحافية ثقافية تُنشر في الصحف اليومية والأسبوعية، إذ لا تكاد صحيفة تخلو من مقالات علمية تثقيفية من هذا النوع، بل إن كثيراً من المؤسسات الطبية تصدر، بانتظام، نشرات تثقيفية باللغة العربية.
- الحوارات التي تجري بين الأطباء ومرضاهم، والمهندسين وفنييهم، والمدرسين وطلبتهم، كل ذلك بالعربية.
- النشرات الإرشادية المرافقة للأدوية والعقاقير الطبية ومواد التجميل والمنظفات.
- تدريس العلوم المختلفة في معظم البلاد العربية، في المراحل المدرسية المختلفة، بالعربية.
- ولعل آخر الشواهد على قدرة العربية على مواكبة العلم الحديث متابعة الفضائيات العربية أخبار الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب شرق آسيا (تسونامي)؛ إذ استضافت الفضائيات العربية خبراء عرباً تحدثوا بعربية فصحى مبينة عما جرى دون أن نشكو سوء الفهم أو نقص المعلومة!!

٣- صعوبة الكتابة العربية وتعقيدها

وتشبه هذه الشبهة أن تكون صِنواً للدعوة إلى العامية؛ إذ هما متزامنتان، وصدرا من المصدر نفسه، المستشرقين ومن دار في فلكهم، وهما تعبران عن خطاب استشراقي ظاهر. ومؤدى الشبهة أن الحرف العربي وهيئة كتابته سبب من أسباب تخلف العرب وضعفهم، وأن هذه الحروف ما عادت تناسب العصر

الحديث. وتمادى بعضهم حين عدَّ الحرف العربي "عقبة في سبيل محو الامية ونشر العربية وإذكاء النهوض الثقافي وعاملاً في تكريس حالة التخلف في المجتمع العربي"[١٠].

كيف يكون الحرف العربي سبباً في التخلف وهو الحرف نفسه الذي به بُني مجتمع المعرفة العربي الإسلامي؛ إذ وثّقت به منجزات الحضارة العربية الإسلامية إلى يومنا هذا، بل إنه الحرف الذي حفظ لنا أشعار الجاهليين ومآثرهم. كأني هؤلاء يقولون: غيِّروا حروفكم تتقدموا وتصبحوا مكتشفين ومخترعين! كأنما تناسوا أن الحرف (واللغة عموماً) لا يخلق من الجهل علماً ولا من العلم جهلاً، وإنما الناس الذين يفعلون فتستجيب اللغة والحرف، ولنا في تركيا مثال من عالم الشهادة؛ فقد مضى على تركها الحرف العربي قرنٌ أو يكاد، وما تزال تركيا هي هي، بل إنها لم تُقبل عضواً في الاتحاد الأوروبي.

ويسوق مزدرو الحرف العربي ادعاءاتٍ يرونها صعوباتٍ كتابيةً تعيق التقدم والتطور والرقي، وتتمثل ادعاءاتهم في[١١]:

- خلوها من الشكل؛ ضبط الحروف بالحركات.
- تغير شكل الحرف (رسمه) على وفق موقعه من الكلمة.
- تقارب أشكال الحروف تقارباً مُلبساً، ولا سيما في الكتابة اليدوية.
- إن اتصال الحروف يؤدي إلى مداخلة واختلاط، ولا سيما إذا كانت صور الحروف متقاربة.
- تداخل الكتابة بقوانين النحو والصرف والأصوات.
- أن في العربية ما يُكتَبُ ولا يُلفظ (الألف وهمزة الوصل: علا الحق)، وما يخالف رسمه لفظَه كما في لام التعريف من: على الرغم، وما يُلفَظ ولا يُكتَب كما في واو (داود). وقد كفانا نهاد الموسى مشقة تفنيد هذه الادعاءات[١٢].

ولا شك في أن هذه الادعاءات ما كانت لتبرز إلا لتدَّعي حلولاً لهذه العيوب، فكان أسفرَ هذه الحلول دعوة عبد العزيز فهمي إلى استبدال الحرف اللاتيني بالعربي، ولا ريب أن دعوته باءت بالفشل الذريع، و لم تجد صدى.

وما كادت علوم الحاسوب، في العصر الحديث، تتهيأ لمعالجة العربية حتى ظن بعض أهلها أنها تتخلف عن مطاوعة الآلة، بدعوى أن نُظُمها، ولاسيما الكتابي، لا تستجيب لمتطلبات التقنيات الحديثة. وكأني بأولئك الذين دعوا إلى استبدال الحرف اللاتيني بالعربي يُبْعَثون ودعوتهم من جديد، لكنها دعوة حداثية تواكب مستجدات الحَوْسبة والمعالجة الآلية.

وقد كانت هذه الادعاءات منبثقة من الصعوبات التي واجهت العربية في أول عهدها بالحاسوب، وهي(١٣):

- أن تصميم لوحة المفاتيح كان أصلاً للغة الإنجليزية.
- اتجاه الكتابة العربية من اليمين إلى اليسار على خلاف الإنجليزية.
- تعدد أشكال الحرف العربي حسب موقعه في الجملة.
- غياب الضبط والشكل.

وحقاً أن هذه كانت تحديات حقيقيةً، لكنها صارت بعد التجريب والممارسة إلى زوال، وصار الحرف العربي مبعثاً على الإعجاب حين أُدخلت أنماط الخط العربي إلى الطابعة، وصار إحدى علامات التفنن في معالجة العربية. و لم يقف الأمر عند هذا الحد بل صار بإمكان الحاسوب تعرُف الخطوط العربية اليدوية، وصار هذا مجالاً متميزاً في معاملات المصارف؛ إذ يمكن تعرُّف توقيع الزبون بإدخاله وخزنه حاسوبياً!

٤- تَخَلُّفُ العربية عن مطاوعة الحاسوب

لما بدت آثار الحاسوب تظهر في حياة الأمريكيين والأوربيين صارت الشعوب الأخرى تتهيأ لإدخال الحواسيب في مجتمعاتها؛ لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. وقد انقسمت الشعوب في ذلك قسمين، قسم آثر نقل

التقنية المتطورة كما هي وبلغتها الإنجليزية، وقسم بدأ يبحث ويطور لترقية لغته ومحاولة تطويعها للحاسوب أو تطويع الحاسوب لها. ومن هؤلاء العرب الذين ساروا في الطريق الأول، وما يزال كثير منهم مقيماً على ذلك، ومنهم من بدأ يجتهد لتعريب الحاسوب وملحقاته.

وقد أثيرت إشكالية "حداثية" مفادها أن العربية لا تطاوع الحاسوب من الناحية التقنية. والحق أنني لا أمتلك المعرفة التقنية التي تمكنني من التعرض للموضوع بتفصيل كثير، لكن الوقائع الماثلة تشهد أن كثيراً من مشكلات حوسبة العربية قد حُلَّت، فقد صار ممكناً استخدام التطبيقات العربية اللغوية وغير اللغوية التالية(١٤):

- الطباعة بالعربية وبأنواع كثيرة من الخطوط.
- النشر الإلكتروني بالعربية.
- تصفح الشبكة العالمية بالعربية.
- تصميم مواقع على الشبكة العالمية.
- الإحصاء اللغوي.
- تعليم اللغة العربية وتعلمها.
- توليد الكلام وفهمه.
- المعالجة النحوية والصرفية.
- الترجمة الآلية.

إضافة إلى مئات التطبيقات الإدارية والمحاسبية والمكتبية والفهرسة...إلخ.

المبحث الثاني
تهيئة العربية لبناء مجتمع المعرفة

لا ريب في أن اللغة تعكس نشاط الأمة الناطقة بها؛ إن تفوقوا تفوقت وإن قصَّروا قصَّرت، وأنه لا يمكن بناء مجتمع معرفة بغير اللغة الأم.

ولا شك في أن واقع المعرفة في البلدان العربية، استقبالاً وتوظيفاً وتوليداً، واقع محزن ومخجل بالمقارنة بكثير من دول العالم النامي، دع عنك العالم المتقدم. ويزيد الأمر سوءاً التبعيةُ اللغوية التي تعيشها الدول العربية، أو ما يسمى **العولمة اللغوية**، أكان ذلك على المستوى الفردي أم على المستوى الرسمي. ولعل أهم مظاهر التبعية اللغوية تكون:

- تعليم اللغة الإنجليزية في مراحل الطفولة المبكرة.
- استخدام الإنجليزية لغةً أولى في التعليم العالي، ولا سيما في العلوم الطبية والطبيعية والهندسية والحاسوب، وحديثاً في العلوم الإدارية والاقتصاد.
- استخدام الإنجليزية لغة أولى ووحيدة في كثير من المدارس الخاصة؛ إذ تُدرّس بها جميع المواد حتى التربية الوطنية!
- اعتماد اللغة الإنجليزية لغةً رسمية في المعاملات التجارية والقانونية التي تنفذها الدولة والشركات والمؤسسات العامة والخاصة.
- انتشار مدارس اللغات على نطاق واسع.
- سنُّ قوانين الملكية الفكرية، وهذا شرط من شروط اتفاقات التجارة الحرة. وظاهر أن هذا القانون يكرس التبعية المعرفية لأمريكا؛ إذ إن معظم الكتب الجامعية المقررة على الطلبة العرب هي كتب أمريكية، وتنص قوانين الملكية على حماية هذه الكتب وحظر استنساخها. ومعلوم أن هذه الكتب مرتفعة الثمن؛ إذ لا يقل ثمن أزهدها سعراً عن خمسين دولاراً!
- لجوء الأكاديميين والعلماء العرب للنشر في الدوريات الأجنبية وباللغة الإنجليزية .
- هيمنة الإنجليزية على كثير من ممارسات الحياة اليومية كالتداول اليومي بها، واستخدام أسماء الوجبات الإنجليزية، والتراسل بالهاتف الخلوي بالإنجليزية والبريد الإلكتروني كذلك...إلخ.

ولا يخفى على عاقل أن هذه المظاهر تحدُّ من جهود التعريب وتجعلها كالحراثة في البحر، كما أنها تسهم في تخصيص المعرفة وجعلها نُخْبوية تقتصر

على من يعرف الإنجليزية، أو قُلْ: مَن يُتقن الإنجليزية، وهذا من شأنه أن يؤخر طويلاً بناء مجتمع المعرفة ويكرس التبعية اللغوية والتقنية والاقتصادية والسياسية. وهكذا تنتفي وظيفة اللغة وتتحول من التنوير إلى التدمير؛ فالأصل أن تكون العربية لغة التنوير والتعمير، ولكن أهلها فضّلوا الإنجليزية وبدل أن تصير الإنجليزية وسيلةَ نقل المعرفة صارت وسيلةَ تدمير!!

ويبدو أن هذه التبعية بمظاهرها المتعددة ستفاقم أزمة اللغة العربية؛ "فالعربية اليوم تواجه، على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل، تحديات قاسية وأزمة حقيقية: تنظيراً، وتعليماً، ونحواً، ومعجماً، واستخداماً، وتوثيقاً، وإبداعاً، ونقداً. وينضاف إلى ذلك القضايا المتعلقة بمعالجة اللغة العربية حاسوبياً"(١٥). وتتمثل مظاهر هذه الأزمة في(١٦):

- غياب سياسة لغوية على المستوى القومي.
- ضمور سلطات المجامع اللغوية وقلة مواردها، وضعف التنسيق بينها.
- تعثُّر عملية التعريب.
- القصور في الترجمة في الحقول العلمية والإنسانية الحديثة.
- جمود التنظير اللغوي وقصور العتاد المعرفي لدى اللغويين.
- الاستنكاف عن العناية بالمناهج والمذاهب الفلسفية الحديثة.
- قصور الوعي بدور اللغة في تنمية المجتمع الحديث.
- الصعوبات التي تثيرها الفصحى والعامية.
- ضعف النشر الإلكتروني باللغة العربية، وقلة البرمجيات المتقدمة فيها.
- تعدد مشاريع البحث والتطوير المكررة وغياب التنسيق بينها.
- تضارب تشخيص الداء الذي تشكو منه اللغة وغياب رؤية واضحة للإصلاح.

ومهما يكن من أمر فإن عصر المعرفة والتقدم الهائل في تقنيات الحاسوب وملحقاته يقدمان فرصاً جيدة يمكن باستثمارها حل كثير من مشكلات اللغة العربية، ومن أهم هذه الفرص(١٧):

١- الثورة العلمية التي تشهدها اللغويات الحديثة وما أفرزته من مناهج وطرائق تحليل تسهم في حل كثير من إشكالات اللغة العربية.

٢- التطور التقاني الهائل في "هندسة اللغة" حيث يمثل نظام اللغة بتعقده الشديد موضوعاً مثيراً للتناول الهندسي بما هو فن السيطرة على النظم المعقَّدة.

٣- الإفادة من مواقع تعليم اللغة الإنجليزية المنشورة على الشبكة العالمية في تصميم مواقع لتعليم العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها.

٤- تعاظم الاهتمام العالمي بالتنوع اللغوي وشيوع أفكار حقوق الإنسان اللغوية، وحماية اللغات المهددة بالانقراض.

٥- المبادرات المشجعة التي يقوم بها بعض العلماء العرب في مجال نظرية الأدب وعلم النص، والإنجازات التي أثبتت جدواها في معالجة العربية آلياً.

وسأركز على بعض جوانب ترقية العربية وتهيئتها لدخول عصر المعرفة، وهي:

- تعريب الحاسوب ومترلته في دعم العربية.
- ترقية الدراسات اللسانية العربية.
- اللسانيات الحاسوبية العربية.
- تطوير تعليم اللغة العربية.
- تعليم العربية لأغراض خاصة.
- التأسيس لتوحيد المصطلح وضبطه ونشره.

- تعريب الحاسوب ومترلته في دعم العربية

قد انشغل العرب بقضية التعريب زمناً طويلاً، واستنفدت منهم جهوداً كثيرة، وما تزال القضية مبعث تحاور وسجال بشأن جدواها وأهميتها في تأسيس مجتمع معرفة عربي يمتلك المعرفة بالعربية ويعيد إنتاجها بالعربية أيضاً.

وما تزال جهود التعريب مبعثرة فردية كانت أم مؤسسية. ويمضي رافضو التعريب في إلقاء اللوم على العربية، زاعمين أنها فقيرة المفردات، ضعيفة الأساليب، عاجزة عن استيعاب المفاهيم العلمية.

وهاهي ذي القضية تطفو على السطح من جديد في ثوب جديد، وعلى نحو ماس ومُلِحٍّ جداً في زمن تتعاظم فيه المعرفة وتتوالد المعلومات وتتكاثر دون حواجز أو ضوابط، فيصير التعريب، والحال هذا، لبنة أساسية في بناء مجتمع المعلومات العربي المنشود، وهو الركن الرئيس لتهيئة المجتمعات العربية لدخول عصر الانفجار المعرفي واقتصاد المعرفة وإدارتها.

وإذا كانت جهود تعريب العلوم قد تعثرت كثيراً، فإنها قد حققت نجاحات طيبة في مجال الحاسوب، عتاده وبرامجه ولغاته وملحقاته، فكان ذلك المقدمة الأولى لإدخال المجتمعات العربية عصر المعرفة والمعلومات.

ويبدو تعريب علوم المعلوماتية غير مُستغنٍ عن تعريب العلوم الأخرى؛ إذ "لا يمكن تعريب علوم الحاسوب دون تعريب كل المواد ذات الصلة، مثل الرياضيات والمنطق وعلوم اللسانيات والتوثيق والمعلومات، وغير ذلك. فنلاحظ مثلاً أن بعض الدول العربية التي تُدرِّس المواد العلمية ذات الصلة بالحاسوب باللغة العربية هي أكثر قابلية لتدريس المعلوماتية باللغة العربية"(١٨) .

ويظهر أن ثمة عوامل تجعل من التعريب قضية هامة في الصراع الثقافي والمعلوماتي، لعل أهم هذه العوامل:

- استخدام كثير من الشعوب الحرف العربي، وهذا يجعل من إدخال الحرف العربي الحاسوبَ فرصة عظيمة للمحافظة على استخدامه، ودفع هؤلاء الناس إلى مزيد من المساهمة في تطويع الحاسوب للعربية.
- إلْف كثير من الشعوب التي تستخدم الحرف العربي يدفعهم إلى الإقبال على تعلمها ونشرها.
- أن اقتصار تداول المعرفة بالإنجليزية حسب يحرم كثيراً من المجتمعات العربية الاستفادة من هذه المعارف، ويظهر هذا اكثر ما يظهر في البحوث العلمية

المتخصصة والرسائل الجامعية؛ إذ إن كثيراً من الطلبة يُحْجمون عن دراسات هامة يحتاجها مجتمعهم؛ لأن معظم ما نُشِر في ميدانه باللغة الإنجليزية، فيؤثرون السلامة ويعيدون طرح موضوعات تقليدية قد تكون عديمة الجدوى. بل إن بعضهم يدرس موضوعات جادة ولكن افتقاره للإنجليزية وانعدام ترجمات عربية يجعله يُقَصِّر عن المُؤَمَّل من عمله، فينتهي العمل إلى الفوضى والأحكام العامة والنتائج الخاطئة.

ومستصفى القول في تعريب الحاسوب والمعلوماتية؛ أدوات ومعارفَ ومصطلحات وكتباً وبرامجَ، أنها عامل موطئ للتنمية الشاملة؛ إذ إن تعميم المعرفة المعلوماتية بالعربية ينأى بها عن الاقتصار على من يعرفون الإنجليزية، فيصير كل عربي قادراً على مسايرة التطور الحادث، ويكون مُعيناً على التنمية الشاملة ومسهماً إسهاماً فاعلاً في تقدم مجتمعه ورقيه، وحين تُمَّحي أمية المعرفة بالحاسوب نكون قد وضعنا أقدامنا على الدرب الصحيح؛ التنميةِ البشريةِ وصولاً إلى التنمية الشاملة.

ونحن؛ إذ نعرِّب الحاسوب وملحقاته نوفر مبالغ طائلة ندفعها للخبراء الأجانب وللشركات الأجنبية ولبرامج الترجمة، فتصير هذه المبالغ جزءاً مهماً من ميزانيتنا في التنمية البشرية. وإذا كان التدوين في الحضارة العربية الإسلامية أول وأعظم حركة علمية منهجية لمحو الأمية، فإن تعريب الحاسوب وملحقاته يمثل أعظم حركة منهجية لمحو الأمية في تاريخ العرب الحديث.

– ترقية الدراسات اللسانية العربية

قد استطاعت اللسانيات الحديثة أن تطور خطاباً معرفياً قوياً مكَّن لها احتلال مرتبة متقدمة في ميادين المعرفة كلها. وتعاظمت اهمية اللغة والدراسات اللسانية مع السعي إلى تطوير الحاسوب حتى يصير حاسوباً لغوياً يستطيع الإنسان أن يتخاطب وإياه باللغة الطبيعية. ولا شك أن هذا المسعى رهين بإنجاز

نظريات لسانية عامة تجرِّد النظام اللغوي الإنساني من حيث هو معرفة كامنة في الإنسان ، ثم الانتقال إلى أنظمة اللغات الخاصة.

وغني عن البيان أن الإنجليزية قد أفادت كثيراً من النظريات اللسانية الحديثة؛ لأن تلك النظريات ولدت في رعاية الإنجليزية وطُبِّقت عليها قبل أن تصير نظرية عامة كالنظرية التحويلية. ثم ابتكر الحاسوب وكان مصمماً ليلائم الإنجليزية، ما عزز مكانتها في التطبيقات الحاسوبية والانتشار العالمي.

من هنا واجه كثير من الشعوب صعوبات في إخضاع الآلة للغاتهم وتطبيق النظريات اللسانية الحديثة عليها، ومن هذه الشعوب العرب. وقد نجح العرب في "نقل" جزء من الثورة اللسانية الحديثة، ولكنه كان نقلاً أكثر منه فكراً؛ إذ لم تَصِر اللسانيات مكوناً من مكونات الفكر العربي

الحديث، ولم نشهد دراسات أو رؤى في فلسفة اللغة من حيث هي عنصر هام من عناصر الفكر العربي المعاصر، بالرغم من أن المناهل العربية لفلسفة اللغة موجودة عند الفقهاء والأصوليين، كما لم نستفد كثيراً من الرؤى اللسانية التطبيقية في حل مشكلاتنا اللغوية؛ بل إن اللسانيات ما تزال تناضل للحصول على شرعية وجودها الأكاديمي في كثير من الجامعات العربية،في أقسام العربية.

وظاهر، كعين الشمس، أننا محتاجون إلى ثورة لسانية عربية تستقي من منجزات التراث وتستصفي الجواهر الكلية من منجزات العلم الحديث لتصبح اللسانيات بمقولاتها الكلية الصالحة المناسبة مرجعاً فكرياً مشتركاً في الوعي العربي العام. ألا تعجبون من عمل (تشومسكي) اللساني المعروف في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا؟ ألا يدلنا ذلك على مترلة اللسانيات في أمريكا(١٩)؟

ولعل من أكبر مفارقات اللسانيات العربية ما أنجزته اللسانيات الحاسوبية العربية؛ إذ إن التحدي المعلوماتي فرض على كثير من اللسانيين والمهندسين العرب خوض تجربة معالجة العربية آلياً. وقد تمثل الشق اللساني الخالص في الجهود اللسانية الخاصة بالتنظير لمنظومة اللغة العربية وإعادة "توصيفها" للحاسوب وفق ما يقتضيه تمثيل اللغة ونمذجتها. وقد ظهر أن اللسانيين العرب

يمكنهم تجاوز الوصف الشكلي التقليدي للعربية إلى توصيفها على نحو دقيق يهيئها للحَوْسَبة. ولا شك أن محاولات تطويع العربية للحاسوب أو تطويع الحاسوب للعربية قد فتحت آفاقاً جديدة للدرس اللساني العربي؛ إذ صدر اللسانيون العرب عن رؤى لسانية نفسية خالصة استبطنت عمل عقل العربي حين يستقبل اللغة ويدركها ويفهمها، فنقلوا هذه الرؤى للحاسوب بما يتوافق وبناءه. وحاولوا ضبط العوامل الخارجية غير اللغوية التي تتدخل في إنتاج اللغة واستقبالها، مما يكون للإنسان ولا يكون للحاسوب، كالحدس والسليقة والاعتماد المتبادل والسياق وفض الالتباس...[٢٠].

ويبدو أن اللسانيات العربية محتاجة إلى نهضة في معظم فروعها وإن كانت بعض فروعها أحوج من الأخرى. فاللسانيات النفسية العربية مقصِّرة أيما تقصير، بل إنها تشبه أن تكون غير موجودة ؛ إذ لا تكاد تظهر إلا في محاولات ضئيلة لدراسة لغة الطفل العربي، والأصل أن تهتم بدرس وجوه العلاقة بين بنية اللغة العربية والبنية المعرفية للعربي حين يستخدم لغته، وكيفية تمثيل هذه البنى على هيئة أفكار وأداءات. ومن ناحية أخرى ينبغي أن تُوَجَّه اهتماماً كبيراً

لدراسة علاقة اللغة العربية بالشخصية العربية، قصد توجيه الناشئة إلى احترام لغتهم والثقة بها، وهذه غاية عظيمة ومسعىً رشيد؛ إذ لا يمكن نشر المعرفة وحفظها وتداولها بلغة لا يثق أهلها بها!

وتصير اللسانيات الإعلامية مصدراً رئيساً لتحليل أنواع الخطاب وسبر بناها ومقاصدها الخبيئة، وربطها بخلفياتها السياسية والثقافية والاجتماعية، متوسلة اللغة العربية أداة رئيسة لتحقيق أهدافنا في التواصل والإخبار والإقناع والتوجيه، فتكتسب اللغة واقعية وحيوية مع التداول اليومي، بل تفرض نفسها لغة قوية في المحافل كافة[٢١].

وأما علم تحليل الخطاب (نحو النص، لسانيات النص) فلعله يكون أهم حجر في بناء اللسانيات الحاسوبية العربية؛ لأن معظم التطبيقات الحاسوبية، ولا سيما اللغوية، تعتمد على تحليل النص ولا سيما التماسك النصي الشكلي

والمضموني. وسيفضي بنا التحليل النصي العميق والمضبوط للعربية وتداعياته الأسلوبية إلى آفاق رحبة لمعالجة العربية آليا، وسيجعل الترجمة الآلية حقيقة بعد أن كانت حلماً بينه أحوال وأهوال. ولا شك أنه يمكننا الانتفاع كثيراً بأنظار النحاة والبلاغيين العرب ،ما تعلق منها بدراسة الجملة العربية ونظرية النظم.

كما لا تخفى أهمية اللسانيات التقابلية في توفير مرجعية قوية للترجمة الآلية.

- اللسانيات الحاسوبية العربية

لعل اللسانيات الحاسوبية تكون أحدث أفرع اللسانيات الحديثة، ولعلها تكون أهم هذه الفروع جميعاً في عصر تتعاظم فيه أهمية الآلة والتقنية والمعرفة. وظاهر ظهوراً جلياً أن هذا العلم فرع بيني ينتسب نصفه إلى اللسانيات وموضوعها اللغة ونصفه الآخر حاسوبي وموضوعه ترجمة اللغة إلى رموز رياضية يفهمها الحاسوب، أو تهيئة اللغة الطبيعية لتكون لغة تخاطب وتحاور مع الحاسوب، ما يفضي إلى أن يؤدي الحاسوب كثيراً من النشاطات التي يؤديها الإنسان، مع إقامة الفرق في الوقت والكلفة.

وتقوم اللسانيات الحاسوبية على تصور نظري يتخيل الحاسوب عقلاً بشرياً، محاولة استكناه العمليات العقلية والنفسية التي يقوم بها العقل البشري لإنتاج اللغة وفهمها وإدراكها، ولكنها تستدرك على الحاسوب أنه جهاز أصمُّ لا يُسْتَعْمَلُ إلا وفقاً لما صمم له، ولذلك ينبغي أن نوصّف للحاسوب المواد اللغوية توصيفاً دقيقاً يستنفد الإشكالات التي يدركها الإنسان بالحدس.

وينتظم اللسانياتِ الحاسوبيةَ مكونان أحدهما تطبيقي والأخر نظري. "أما التطبيقي فأول عنايته بالناتج العملي لنمذجة الاستعمال الإنساني للغة، وهو يهدف إلى إنتاج برامج ذات معرفة باللغة الإنسانية. وهذه البرامج مما تشتد الحاجة إليه أجْلَ تحسين التفاعل بين الإنسان والآلة؛ إذ إن العقبة الأساسية في طريق هذا التفاعل بين الإنسان والحاسوب إنما هي عقبة التواصل"(٢٢).

"وأما النظري (أو اللسانيات الحاسوبية النظرية) فتتناول قضايا في اللسانيات النظرية، تتناول النظريات الصورية للمعرفة اللغوية التي يحتاج إليها الإنسان لتوليد اللغة وفهمها"(٢٣).

وأما منتهى الغاية من اللسانيات الحاسوبية فهي أن نهيئ للحاسوب كفاية لغوية تشبه ما يكون للإنسان حين يستقبل اللغة ويدركها ويفهمها ثم يعيد إنتاجها على وفق المطلوب. والكفاية المقصودة هنا هي المؤدى الضمني لمفهوم تشومسكي، وهي تتألف في صورتها المجردة من:

١- استدخال قواعد اللغة، في نظامها الصوتي، وأنساقها الصرفية، وأنماط نَظْمها الجُملي، وأنحاء أعاريبها، ودلالات ألفاظها، ووجوه استعمالها وأساليبها في البيان، وأحكام رسمها الإملائي.
٢- إنتاج ما لا يتناهى من الأداءات اللغوية الصحيحة.
٣- مرجع في تمييز الخطأ من الصواب.
٤- ومن تمام هذه الكفاية كفاية تواصلية، تتعلق بالعناصر الخارجية التي تتدخل في الموقف الكلامي.

وقد حققت اللسانيات الحاسوبية العربية إنجازات طيبة في ميادين التطبيقات الحاسوبية ولا سيما التطبيقات اللغوية والإدارية وتتمثل أهم هذه التطبيقات في(٢٤):

- التدقيق النحوي والصرفي والإملائي.
- مكننة المعاجم وبنوك المصطلحات.
- التحليل النصي.
- تحليل الكلام وتوليده آلياً، واستنطاق النصوص.
- الترجمة الآلية.
- التخاطب والحاسوب.
التعلم الإلكتروني.
- النشر الإلكتروني.

- البحث والاسترجاع والفهرسة... وغيرها.

وقد كانت مثل هذه التطبيقات تمثل تحديات قاسيةً في معالجة العربية نحوياً وصرفياً ودلالياً ومعجمياً، ولكنها وغيرها من التّطبيقات الحاسوبية العربية تطل بقوة حين تكون خياراً استراتيجياً لدعم العربية ومساندتها في زمن تشتد فيه المنافسة، وتتعاظم هيمنة الإنجليزية وسطوتها.

وتكمن قيمة هذا الخيار الاستراتيجي في أنه سيؤمن للعربية ديمومة على المدى البعيد بوصفها لغةً تُكْتَب وتُقرأ وتتداول يومياً في الحاسوب وشبكة المعلومات ووسائل الإعلام الفضائية وسواها من مبتكرات التكنولوجيا الحديثة، وبوصفها ناقلة للثقافة العربية الإسلامية التي يتطلع إليها المسلمون خارج الوطن العربي.

وتتخذ حوسبة العربية بُعداً استراتيجياً آخر حين تكون قلعة تحفظ للعرب هويتهم وتاريخهم وثقافتهم، وإنما يكون ذلك بمواجهة الغزو العولمي والصهيوني بسلاح الحوسبة والتقنية والاتصالات الحديثة؛ فقد صار ميدان الحاسوب ومعالجة اللغات واحداً من الخيارات الاستراتيجية التي تركز عليها الولايات المتحدة لدراسة الثقافة العربية الإسلامية، ولدرس عادات العرب وتقاليدهم، وإنما يكون ذلك بفهم لغتنا وتحليلها ومعالجتها، بل إنها تجاوزت ذلك إلى التجسس على العرب والتدخل في شؤونهم الداخلية بدعاوى زائفة كالديموقراطية وحقوق الإنسان(٢٥) ... إلخ.

_ تعليم اللغة العربية لأغراض خاصة

استفادت الطرائق الحديثة في تعليم اللغات من الدراسات اللسانية الحديثة، حتى إن التلاقي بين اللسانيات وعلم النفس التربوي وأساليب التدريس قد أسَّس لفرع جديد من اللسانيات عُرِف **باللسانيات التربوية**، وسماه بعضهم **اللسانيات التطبيقية** ممن حصرها بتعليم اللغات حسب.

وظاهر أن طرائق تعليم اللغات الأجنبية، تعييناً، قد تأثرت كثيراً بالأسس اللسانية والنفسية التي تعتمد عليها المدرسة اللسانية التي تتبعها؛ فالمدرسة البنيوية اعتمدت الطريقة السمعية الشفوية في تعليم اللغة انسجاماً مع مبادئها في علم النفس السلوكي، وأن الفرد يكتسب لغته واللغة الأجنبية بالمحاكاة والتقليد والتكرار. أما التحويلية فقد انطلقت من علم النفس المعرفي (الإدراكي)، وافترض **تشومسكي** أن الطفل لا يولد وذهنه صفحة بيضاء، إنما يولد مجهزاً بملكة فطرية تهيئ له اكتساب اللغة، كما أن افتراض وجود النحو الكوني جعل التحويليين ينطلقون، في تعليم اللغة، من القواعد العالمية المشتركة، ثم الانتقال إلى القواعد التي تنفرد بها اللغة المتعلَّمة؛ وهم بذلك ينطلقون من قدرات المتعلم العقلية من حيث امتلاكه بنى معرفية قادرة على تجريد النظام اللغوي الجديد واختزانه. وأما اللسانيات الاجتماعية فقد ركزت على مهارات التواصل باللغة والسياق التواصلي وأغراض المتكلمين واستجابات المتلقين.

وقد نشأت فكرة تعليم اللغة لأغراض محددة (خاصة) من الحاجة الماسَّة إلى تجاوز الكفاية اللغوية إلى الكفاية التواصلية في أغراض محددة يتغياها المتعلم ويريد أن يستخدم اللغة (الأجنبية أو الأم) فيها على نحو فنّيّ متفوق. وينطلق هذا المنحى من غايات المتعلم وأغراضه الخاصة من تعلم اللغة، لا من المنهاج أو أهداف المعلم، ما يؤدي إلى فرز التخصصات وتمييز كل مجموعة دراسية من الأخرى. ولكن هذه الرغبات التي ينطوي عليها المتعلمون ينبغي أن تتأسس على قدر مشترك من القواعد والمعارف التي تمثل الكفاية اللغوية الأساسية.

ولا شك أن تعليم اللغة لأغراض خاصة (محددة، تخصصية) قد نشأ مقترناً باللغة الإنجليزية وتعليمها لأبنائها ولغير الناطقين بها. ولا شك أن ما حققته الولايات المتحدة من تفوق في الميادين كافة قد عزز من مكانة الإنجليزية، وساهم في تطوير هذا المنحى على نحو لا نظير له في اللغات الأخرى.

وأما في العربية فإن مبدأ نشأة علوم العربية كان تعليم العربية لغرض خاص هو الغرض الديني.

وأما ممارسة هذا المنحى في تعليم العربية في العصر الحديث، لأبنائها ولغير الناطقين بها، فهو عزيز ونادر لا يكاد يوجد(٢٦)؛ إذ يكاد الإجماع ينعقد على تدريس العربية، في مستوى المتطلبات الجامعية، على هيئة مادتين تستغرقان عدداً من النصوص الأدبية،غالباً، مشفوعة بتطبيقات لغوية. والنظر في محتوى هاتين المادتين يظهر أنهما لا تخدمان المهارات اللغوية إلا نادراً(٢٧).

وتتمثل أهمية تخصيص مقررات اللغة العربية(العامة) في كونها ستهيئ للطالب ممارسة مباشرة لمادة تخصصه، فتكون الفائدة أعمَّ وأجدى. ويقتضينا هذا أن ننظر في تخصصات طلبة الجامعة، فيسهل علينا فرز مقررات دراسية تتناول مهارات اللغة العربية في تعيينات مستقلة:

- تعيين دراسي لطلبة اللغة العربية، يتناول العربية من حيث هي حاملة للتجربة الحضارية العربية الإسلامية، مركزة على فنون العربية وأفنانها المتعددة.
- تعيين دراسي لطلبة الشريعة، يتناول أهمية المعرفة اللغوية في فهم النصوص الدينية والشرعية ، وصولاً إلى تحديد الأحكام الشرعية والقضاء بها.
- تعيين دراسي لطلبة القانون، يتناول أساليب العربية في التعبير عن الأغراض بدقة، بحيث يكون القانوني قادراً على ضبط كلامه وتقييده بما يريد؛ انسجاماً مع النصوص القانونية الصارمة.
- تعيين دراسي لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية، يتناول كيفية إبرام العقود التجارية وصياغة نصوصها صياغة دقيقة مضبوطة تبين الحقوق والواجبات، واستخدام العربية استخداماً مبيناً عن البنود المتفق عليها بين المتعاقدين.
- تعيين دراسي في الصيدلانيات، يتناول دقة اللغة العربية في التعبير عن محتوى الدواء واستخداماته وكيفية حفظه وتعاطيه.

كل ذلك بلغة عربية مبينة، مؤسسة على قاعدة مصطلحية متينة تتمثل في معجمات اصطلاحية متخصصة أحادية اللغة.

فإذا ما تهيأت لنا مثل هذه الفرصة، أمكن لكل مختصٍّ أن يجد ممارسة لتخصصه بلغة عربية سليمة، ما يوفّر له مهارات التواصل مع نظرائه من المختصين، ويدربه على استخدامها استخداماً دقيقاً ومنضبطاً يفي بحاجات التخصص الذي يعمل به.

وتنبغي الإشارة إلى أن هذا المنحى في تعليم العربية لأبنائها يواجه عقبات كثيرةً ، أهمها تدريس كثير من العلوم في الجامعات العربية بالإنجليزية.

وأما الجدوى التي يحققها تدريس العربية وفقاً لهذا المنحى فتتمثَّل في التأسيس للغة العربية العلمية في مختلف الاختصاصات، وإرساء تقاليد الكتابة العلمية الرصينة المبنية على دقة الاستخدام وضبط المصطلح وتنظيم المعلومات. ولا شك أنه سيخدم المصطلح الموحَّد ويعمل على إشاعته ونشره. ولعل مما يشجع على تبني هذا المنحى كثرةُ المعجمات الاصطلاحية المتداولة (الأحادية والثنائية).

وظاهر أن هذه العوامل كلَّها:

- **تعليم العربية لأغراض خاصة.**
- **ضبط المصطلح وإشاعته.**
- **تأسيس اللغة العربية العلمية.**

توفّر مقدِّمات ممتازة لدخول عصر المعرفة، وبناء مجتمع المعرفة العربي المنشود..........بلغة عربية، وبألسن عربية، وبأيدٍ عربية.

- تطوير تعليم اللغة العربية

لا يختلف اثنان على أن اللغة مرآة عاكسة لأوجه النشاط الإنساني المختلفة، فإنْ رَقِيَ أداء المجتمع رقيت اللغة ، وإن تخلَّف إنتاج المعرفة تخلفت اللغة عن التعبير عن المعرفة التي أنتجتها المجتمعات الأخرى بلغاتها الخاصة. وليس التأخر في المجتمع العربي، في الجانب التربوي، مقتصراً على اللغة العربية وأساليب

تدريسها ومحتويات مناهجها حسب، فإن ذلك ينسحب على جميع العلوم والمعارف التي يدرسها الطلبة العرب في بلادهم.

ولكن التركيز على اللغة العربية هو أساس الأمر كُلِّه؛ إذ ينبغي أن تكون هي لغة التعليم الرئيسة في البلاد العربية، وإصلاح شأنها، تنظيراً وتعليماً وطرائق تدريس، هو القاعدة الرئيسة للإصلاح.

ولعل أهم مظاهر أزمة العربية تتمثل في قضيتين محوريتين: **قضية ضعف الطلبة في اللغة العربية وكثرة أخطائهم في أدائها**، كتابة وقراءة وتعبيراً واستماعاً،**وقضية أساليب تدريس العربية وطرائقها**.

ولا شك أن أبناء العربية يعانون ضعفاً واضحاً وقصوراً فاضحاً يقصِّر عن بلوغ مستوى الكفاية المؤمَّل لتأسيس معرفة لغوية نفعية (وظيفية) تمكّن مالكها من ممارسة عمله المتخصص بلغة عربية سليمة تخلو من العاهات النحوية والإملائية والأسلوبية.

يرى **نهاد الموسى**: "أن الطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يقرأ كما ينبغي أن يقرأ: إنما يُجَمْجِمُ بأصوات متعثّرة تترجم صورة المكتوب، فلا هو يقرأ قراءة جهرية معبِّرة، ولا هو يسرع في القراءة الصامتة، ولا هو يحسن استخلاص معاني ما يقرأ، ولا هو يحسن التغلغل فيما وراء السطور، بل إنه، بصورة عامة، لا يحبُّ القراءة.

والطالب العربي المتخرّج في المدرسة بل المتخرّج في الجامعة لا يكتب كما ينبغي أن يكتب؛ فهو كثير الخطأ في الإملاء، كثير الخطأ في النحو، لا يلاحظ علامات الترقيم، ولا تجري أفكاره على نحو متسلسل، ويستعمل الألفاظ استعمالاً قلقاً.

وهو كذلك لا يستمع كما ينبغي له أن يستمع؛ ذلك أنه لا يُحْسِنُ الاستماع ابتداء، فإذا أظهر الاستماعَ تبيّنَ أنه لا يُحْسِنُ استخلاص مضمون ما يسمع، وقد يستمع إلى محاضرة فلا يتمكن من استصفاء الموضوع الذي تدور

عليه في تلخيص آنيٍّ بارع دالّ، أو تجده منكبّاً على نسخ ما يسمع حَسبُ!"[٢٨].

ثم تراه يفصّل القول في أسباب هذا الضعف، وهي عنده[٢٩]:

- **الخلل البنائي الذي يعتور المناهج الدراسية في العربية**؛ وذلك أنها لم تُبْنَ على نسق علمي مضبوط يتفطَّن إلى الاعتبارات اللغوية، فترى موضوعات الكتاب تتداخل تداخلاً مُشتِّتاً يصعب على المعلم، مع هذا التشتت، أن يجد لها سلكاً ناظماً أو رباطاً جامعاً سوى التراكم.
- **وهذا مترتب على الأول، ومفاده أن الذين يرسمون المنهاج يأخذون أنفسهم بأسس تربوية ونفسية، ويغفلون، غالباً، جوهر المادة وهو العنصر اللغوي.**
- **الاستخفاف باللغة العربية؛ وإنما يكون ذلك عندما يعهد المسؤولون بمهمة تعليم العربية إلى غير المختصين، بحجة إتمام النصاب التدريسي أو غيره من "التراتيب" الإدارية.** ولعل أولئك يَصْدُرون عن مقولة أو يصرِّحون بها: أن هذه لغتنا، ولسنا محتاجين إلى كثير علم لتعليمها، وما عرفناه عن لغتنا من حيث هي كلام يومي، لا من حيث هي نظام لغوي متكامل لا يعرفه بالوعي إلا مَن تخصص فيه، يكفينا ويؤهلنا لتدريسها؛ فماذا يضيرنا أو يضرُّنا إن علَّمها معلّم التربية الفنية أو الرياضية!!!

ثم إنه لمّا استقام عرض الحال لنهاد الموسى ، على النحو الذي رأينا، رأى أن ينهد لوضع مشروع لغوي يتلمس فيه مواضع الضعف، محاولاً معالجتها معالجة علمية قائمة على رؤى خاصة تستهدي بهدي اللسانيات التطبيقية ومرئيات التخطيط اللغوي، فكان أن تمثَّل مشروعاً يتفأَّل به إصلاح الحال والخروج من دوامة الضعف المتراكم. وينطلق هذا المشروع[٣٠] من طبيعة اللغة في تحديد محتوى المنهاج والكتاب. وهو يصدر صدوراً لسانياً خالصاً يُطبَّق على ثلاثة مستويات:

الأول: مستوى موضوعي؛ يُقْصَدُ منه استصفاء صورة العربية الفصحى في مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأداءات الأسلوبية والاعتبارات السياقية التي إنْ أخذ بها المتعلم أمِنَ العامية والتردد والتلعثم. ولا يتحصَّل لنا ذلك إلا إذا انتحينا منحى إحصائياً نتوفَّر فيه على مادة تصدق أن تكون ممثلة للعربية في مستوياتها المختلفة وعصورها المتعددة، فإذا تهيأ لنا ذلك صنَّفنا القواعد المستنبطة وَفْقَ مدى الشيوع والتكرار، فنأخذ بالشائع المتداول كثير الدوران ونَذَرُ النادر والقليل والشّاذ. وهكذا نتخلص من حرج عظيم؛ أن نساوي قاعدة عامة تدور في كل سطر أو كل جملة بقاعدة لا تكاد تعرض في نَصٍّ أو كتاب كاملٍ إلاّ نادراً.

الثاني: مستوى وظيفي؛ نتغيا فيه الوقوف على أوجه استعمالنا اللغة وتحققاتها الوظيفية في أمثلة ناجزة، وهذا ما درج التربويون على تسميته المهارات الدراسية: القراءة الصامتة والجهرية، والتعبير الشفوي والكتابي، والاستماع، والخط. وينبغي أن تنطلق المعالجة هنا من التحقق من الأهداف المرجوَّة وضبطها ضبطاً مُحْكَماً يسهل معه الانطلاق بخطى إجرائية تحقق المساعي المنشودة. وهكذا نصير إلى ضبط الأهداف الخاصة بكل مهارة من الأول.

الثالث: مستوى الطريقة في التأليف والتعليم.

ويمثل هذا المستوى الوجهةَ التطبيقية التي ينبغي أن ينتهي إليها المستويان الأولان، ويتوزع مسؤوليةَ هذه الوجهة هيئتان: هيئة المؤلفين، وهيئة المدرسين. ويضبط نهاد الموسى هذا المستوى بمقولتين لسانيتين تنبثقان من رؤية كلية شمولية، هاتان المقولتان هما:

مقولة: وحدة الشكل والمضمون. وإنما يكون ذلك باعتبار الشكل والمضمون حين التأليف، أو حين يبتدع المدرس أمثلته التي يهدف منها إلى تدريب طلبته على نسق لغوي ما، أو مهارة من المهارات اللغوية.

مقولة: وحدة مستويات اللغة. ومفادها أن اللغة بنية واحدة متماسكة، أما تقسيماتها الفرعية فإنما هي وسيلة يتخذها اللسانيون لدرس اللغة في

مستوياتها المتعددة، من ثَمَّ علينا أن نقدم اللغة،عند تعليمها، بنية متماسكة تحكمها قواعد وقوانين مضبوطة، تهيئ لمستوياتها الفرعية الانسجامَ والاتساقَ.

وأما الجانب الآخر من الأزمة فيتمثل في تقصير أساليب التدريس عن بلوغ المرام من تعليم العربية؛ وذلك أن معظم المدرسين يعانون نقصاً في كفايتهم المعرفية والعلمية في اللغة العربية، ويعانون نقصاً في التمكن من طرائق التدريس الحديثة في تعليم اللغات؛ فهم يتخرجون في الجامعة ثم فجأة يجدون أنفسهم أمام الطلبة، فلا يدرون ماذا يصنعون، فيتحول درس العربية إلى تلقين أو شرح مفردات أو قراءة عابرة، بدل أن يكون الدرس درساً في مهارات استخدام اللغة استخداماً وظيفياً صحيحاً يجمع بين متطلبات الأداء اللغوي السليم ومتطلبات الموقف والسياق وما يتضمنانه من عناصر كالمخاطب وعلاقته بالمتكلم، والمكان الذي يجري فيه الخطاب(٣١) ...إلخ.

ويزيد الطِّين بِلَّة ادعاء كثير من التربويين أن تعليم اللغة العربية هو اختصاصهم، متجاهلين أنه تخصص بينيّ. والحادث أن تعليم اللغات صار أحد أهم مجالات اللسانيات التطبيقية، بل إن بعضهم حصر اللسانيات التطبيقية في تعليم اللغات، وانظر في كتب تعليم اللغة الإنجليزية تجدْ أنها موَشَّحة بعبارة "قسم اللسانيات التطبيقية"!

ولعل لنا في هذا الأمر دليلاً؛ أن نستفيد مستخلصات اللسانيات النظرية في تعليم العربية، والتأسيس لطرائق تصنيف جديدة في مناهج اللغة العربية، كالتي وضعها نهاد الموسى، تعتمد على مقولات لسانية مثل(٣٢) الكفاية اللغوية، والكفاية التواصلية، والوظيفية، ووحدة الشكل والمضمون، وبنائية اللغة، والنص والسياق، والبنية العميقة والبنية السطحية.......إلخ.

ولعلنا نبتكر طرائق تدريس جديدة توائم اللغة العربية، وتستفيد من المفاهيم اللسانية: التواصل، والسياق والكفاية التواصلية، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال ... إلخ.

وأما الوجه الآخر الذي تقتضيه مواكبة العصر فيتمثل في الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعليم اللغة العربية لأبنائها ولغير الناطقين بها[٣٣]. وقد ظهر لنا أنه يمكن استثمار معطيات المعلوماتية واللسانيات الحاسوبية في تعليم العربية، ويمكن تنفيذ ذلك على الأنحاء الآتية:

- تصميم برامج خاصة لتعليم مهارات اللغة العربية جميعها، واستثمار الوسائط المتعددة في تحقيق أهداف الدرس اللغوي، وتحويله إلى درس ممتع بعد أن كان مملاً؛ إذ يمكن لنا أن نُدَرِّسَ قصيدة جاهلية، مثلا، مسجلة بصوت أحد الشعراء العرب المميزين، مشفوعة بمشاهد تتعلق بجو القصيدة والبيئة الجغرافية التي أُبدعت فيها القصيدة على غرار (الفيديو كلب) والقياس مع الفارق.
- تصميم برامج تعليمية تقوم على مبدأ التخاطب بين الإنسان والآلة في موضوعات حوارية ، أو على هيئة أسئلة مباشرة وإجاباتها.
- تشجيع النشر الإلكتروني باللغة العربية ودعم المواقع التي تُعَلِّم العربية أو تقدم معلومات عن اللغة العربية. وقد بدأت تظهر حديثاً مواقع متميزة لتعليم العربية ومهاراتها المتعددة.
- إدخال التعليم الإلكتروني إلى مراحل التعليم العام، كما يحدث الآن بخطوات جريئة في الأردن.
- تشجيع الكتاب الإلكتروني.

وظاهر أن هذه الإجراءات وأمثالها ستعزز فرص التعلم الذاتي وتخرج العملية التعليمية التعلمية عن سَمْتِها التقليدي القائم على مركزية المعلم وسلبية المتعلم، كما أنها ستقوي الملكة اللغوية والأداء اللغوي للطالب، ولا سيما أن معظم الحواسيب المتداولة في العالم العربي،على التعميم، مزودة ببرامج التدقيق النحوي والصرفي والإملائي.

التأسيس لتوحيد المصطلح وضبطه ونشره

والحديث عن المصطلح وقضاياه حديث طويل مستفيض، أكثر الدارسون العرب في تناوله، ولعل تناولي هنا سيقصر عن الوفاء بالغرض، لذا سأكتفي بالإلماح إلى القضية في سياق عرض القضايا الأخرى، إذ لا يخلو أي حديث في هذا البحث من ذكر المصطلح. وللقارئ أن يعود لأدبيات الموضوع، وهي كثيرة جداً، ولا سيما إصدارات مكتب تنسيق التعريب (مجلة اللسان العربي مثلاً)، ووقائع مؤتمرات التعريب التي عقدتها مجامع اللغة العربية المتعددة.

المبحث الثالث
مَنْزِلةُ العربيةِ في بناء مُجْتَمَعِ المعرفة العربي

قد انتهى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ألفين وثلاثة إلى عَدِّ اللغة العربية مرتكزاً أساسياً في بناء مجتمع المعرفة المنشود؛ وذلك أن "دور اللغة في مجتمع المعرفة جوهري؛ لأنها أساس رئيس من أسس الثقافة، ولأن الثقافة باتت هي المحور الأساسي الذي تدور في فلكه عملية التنمية. واللغة محورية في منظومة الثقافة لارتباطها بجملة مكوناتها من فكر وإبداع وتربية وإعلام وتراث وقيم ومعتقدات. واللغة محورية في تقانة المعلومات؛ إذ إن معالجتها بواسطة الحاسوب هي محور هذه التقانة وأساس الذكاء الاصطناعي. واللغة هي الأداة التي تستخدمها جميع فروع المعرفة: الفلسفة والعلوم الإنسانية والطبيعية والفنون. ومجتمع المعرفة، وهو مجتمع التعلم مدى الحياة، يرتكز على اللغة، سواء أكانت لغة إنسانية طبيعية أم لغة برمجة اصطناعية أم لغة جينية بيولوجية. وهي ضرورية لبناء مهارات التواصل الإنسانية والأساسية في مجتمع المعرفة، وفي عالم المال والتجارة والسيطرة السياسية والأيديولوجية على أجهزة الإعلام الجماهيرية، فضلاً عن صناعة الثقافة. بوجه عام تحتل اللغة والخطاب المعرفي الذي يخدم مصالح النظم والمؤسسات والأسواق مكانة لا مثيل لها"(٣٤).

ومن هنا تكتسب اللغة العربية مكانة مرموقة في تأسيس مجتمع معرفة عربي، يتلقى المعرفة بالعربية ويتفاعل معها ويعيد إنتاجها بالعربية، حتى تصير اللغة العربية هي وسيلة التواصل المعرفي في البلدان العربية ثُمَّ الإسلامية.

وظاهر أن اتخاذ العربية لغة للتواصل العلمي والمعرفي واستبدالها بالإنجليزية سيحيل المعرفة من ميزة نُخْبَوِيَّة، تقتصر على مَنْ يتقنون الإنجليزية أو الفرنسية، إلى معرفة عامة يطلبها كل عربي بلغته الأم. وحين يكون الحاسوب **عربياً** يصير كل عربي قادراً على الوصول إلى مصادر المعرفة التي يشاء.

وقد خلص تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى وضع رؤيا استراتيجية لبناء مجتمع المعرفة العربي، ويظهر أن اللغة العربية مهيأة لتلعب دوراً فاعلاً في هذا البناء؛ وذلك أن تزايد أهمية البعد اللغوي في تقنيات المعلومات والاتصال، ولا سيما بعد انتشار الإنترنت، يمكن أن يفضي إلى أن تصبح اللغة العربية من أهم مقومات التكتل العربي المعلوماتي ومقابلة التحدي الذي تواجهه البلدان العربية في المنطقة[٣٥].

ومن عناصر هذه الرؤيا "اعتماد المدخل الثقافي لصناعة المعلومات، مع اعتبار معالجة اللغة العربية حاسوبياً نقطة انطلاق أساسية لهذا المدخل"[٣٦].

اللغة العربية والنفاذ إلى مصادر المعرفة

قد شهد العالم، أواخر القرن الماضي، تطورات هائلةً في مجال التقنيات الحديثة وتطبيقاتها العملية، أدت إلى تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية في دول العالم المتقدم ولا سيما الولايات المتحدة وعدد من دول أوروبا. وصار هذا العصر يوصف بأنه عصر المعلومات وعصر انفجار المعلومات وعصر المعرفة. ولعل التطورات الهائلة التي حققتها شبكات الاتصالات ووسائلها والنظم الحاسوبية تكون أهم العوامل التي سهَّلت تحقيق ذلك.

فقد ازدهرت وسائل البثّ الفضائي على نحو لا مثيل له، وصارت ساعات البث متواصلة لا تنقطع على مدار الساعة، وصار بمُكْنتنا متابعة الأحداث العالمية في اللحظة نفسها التي تحدث فيها، وصار مفهوم "**القرية الكونية**" واقعاً مشهوداً بعد أن كان حلماً من عالم الغيب. ثم أصابت علومُ الحاسوب النظرية والتطبيقية قفزاتٍ هائلةً انعكست واقعاً مشهوداً على شبكة الإنترنت؛ إذ صار بإمكانك تصفُّحُ ملايين الأوراق العلمية والبحثية والإخبارية في أوقات قياسية ودون حاجة إلى انتظار ساعات أو أيام لتحصيل معلومة أو كتاب أو بحث علمي!

وقد هيأت هذه النقلات العلمية الراقية للمجتمعات التي حققتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، فرصة ممتازة **لتسليع المعرفة؛ أي** جعلها سلعة تباع وتشترى، وتمثل مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي، كما هيأ لها فرصة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول التي تحتاج هذه المعرفة لتنمية مجتمعاتها، فكفلت لها القوانين الصارمة التي تحميها، ولعل أهم هذه القوانين قانون الملكية الفكرية الذي فرضته أمريكا على الدول التي تستورد منتجاتها المعرفية كالبرامج الحاسوبية والكتب العلمية وحقوق التأليف والنسخ الأصلية وحظر الاستنساخ والتقليد والتزوير و(القَرْصَنة) ...إلخ.

وهكذا صار بإمكان الأفراد والدول شراء المعرفة بأثمان تتراوح بين الزُّهد والفُحْش؛ وصار ممكناً شراء مقالاتٍ وبحوث علمية عبر الشبكة العنكبوتية متى تريد وبالثمن الذي تريد. وهذا ساهم في ازدهار التجارة الإلكترونية.

وأمام هذا **الانفجار المعرفي** و"**الإفراط المعلوماتي**" أو "**حِمْل المعلومات الزائد**" تبرز أهمية اللغة كونها وسيلة التعبير الرئيسة والأداة الوحيدة الناقلة لهذه المعلومات، وهي وسيلة حفظها وتداولها وتخزينها وإنتاجها.

ولعل **العولمة** بوسائلها التنظيرية والعملية قد أدت إلى آثار كثيرة أصابت جوانب الحياة كلها، وكان من أبرز آثارها "**العولمة اللغوية**" التي أثارت نزعات

الدفاع عن اللغات المحلية والوطنية أمام هيمنة الإنجليزية وطغيانها الجارف، من حيث إن هذه اللغات حاملة لِهُوِيَّات تلك الأمم وتراثها ومنجزاتها[٣٧].

ولا يختلف اثنان على أن اللغة الإنجليزية حققت تفوقاً لافتاً في هذا العصر، وذلك محمول على جملة أسباب تتمثل في[٣٨] أنها لغة:

- الدولة المهيمنة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً ومعرفياً.
- البحث والنشر العلمي.
- الحاسوب؛ إذ صُمِّمَ أصلاً ليوافقها.
- النشر الإلكتروني على الشبكة العنكبوتية(الإنترنت).
- أجنبية في معظم مدارس العالم، إذ هي اللغة الأولى في العالم من حيث تدريسها لغير الناطقين بها.
- التعليم العالي في كثير من دول العالم.
- الإعلام والمؤسسات الإعلامية العالمية ووكالات الأنباء الكبرى.

وهذه بعض الإحصائيات التي تكشف عن هيمنة "الإنجليزية" في مجال الإعلام[٣٩]:

- ٦٥% من برامج الإذاعة باللغة الإنجليزية.
- ٧٠% من الأفلام ناطقة بالإنجليزية.
- ٩٠% من الوثائق المختزنة في الإنترنت بالإنجليزية.
- ٨٥% من المكالمات الهاتفية الدولية تتم بالإنجليزية.

واللغة العربية إحدى أهم اللغات التي دخلت حلبة الصراع اللغوي مع الإنجليزية، وصار مفهوم العولمة اللغوية يتسرب إلى الدراسات اللسانية العربية المهتمة بالوجهة التقابلية ودراسات الاقتراض اللغوي.

ولَمّا كانت اللغة هي حاملة المعرفة والمعلومات فإن النفاذ إلى مصادر المعرفة والمعلومات يقتضينا معرفة اللغات التي دُوِّنت بها المعرفة. وظاهر أننا في العالم العربي محتاجون، للنفاذ إلى المعرفة، إلى لغتين رئيستين: **العربية والإنجليزية**، وقد نحتاج إلى الفرنسية وغيرها من اللغات.

ولا شك أن الوصول إلى مصادر المعرفة، بأي لغة كانت، مُحتاج إلى توافر بنية تحتية أساسية قوية ومتينة في مجال الاتصالات والإعلام والحاسوب؛ وذلك أن هذه البنية الصلبة هي العامل الأساسي في الوصول إلى المعرفة؛ لأن وسائل المعرفة التقليدية (الفهرسة، والبحث اليدوي، والحساب اليدوي، التوثيق اليدوي....) ما عادت تصلح في هذا العصر بالنظر إلى الوقت والجهد الذي تحتاجه، وبالنظر إلى قلة العائد من الطرق التقليدية، كما أن تعاظم المعرفة وتوالدها على النحو الذي نراه يسحق هذه الطرق التقليدية ويسحق الدول التي ما تزال تتبعها، ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية.

وقد بدا لنا أن **اللسانيات الحاسوبية** مرشحة لتؤدي دوراً محورياً ومركزياً في بلوغ المعرفة ومصادرها؛ وذلك أن تطويع الحاسوب للعربية كان الخطوة الأولى لدخول عصر المعرفة ومحو الأمية الحاسوبية في العالم العربي.

ومع ما بلغته التطبيقات الحاسوبية العربية فإنها ما تزال تحتاج إلى مزيد بحوث وتطوير وتحديث؛ حتى يصير أثرها فاعلاً وظاهراً في تنمية المجتمعات العربية. وتنبغي الإشارة إلى أن تطوير الدراسات اللسانية العربية، على ما رأيتَ في المبحث الثاني، هو المنطلق لتحقيق إنجازات تقنية ملموسة، ولعل الفروع اللسانية التالية تكون حاسمة في حَوْسبة العربية ومعالجتها:

- تحليل الخطاب؛ منطوقه ومكتوبه، وتنوعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- نحو النص ولسانيات النص.
- دراسات المعجمية والمصطلحية.

وتتمثل أهمية تطوير هذه الفروع في أنها ستهيئ لنا وسائل لغوية وفكرية ومنطقية مضبوطة لتحليل بنية النص العربي وأفكاره الرئيسة وما يتفرع منها من أفكار، وهذا كله يُقَدِّم لفهم النصوص العربية وتحليلها إلكترونياً. والتطور في هذه الفروع النظرية سيوفر لنا فرصة ممتازة لتطوير عدد كبير من تطبيقات

معالجة العربية آلياً ولا سيما في: توليد الكلام العربي آلياً، واستنطاق النصوص، وتحليل النص إلى أفكاره الرئيسة والفرعية، وتخليق النص، والبحث والاستنتاج.

"ويتطلب تطوير مثل هذه الوسائل استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص العربية وفهمها آلياً، وصنع آلة استنتاج مصممة على وجه الخصوص للغة العربية. وهذا يعني أنه يتوجب على البحث اللغوي العربي أن يخص بالاهتمام المتعاظم مطالب إنتاج الوثيقة الإلكترونية العربية وإكسابها جدارة السريان عبر شبكة الإنترنت. ويتضمن ذلك الأمورَ المتعلقةَ بقابليتها للقراءة (المقروئية) والبحث والاختزال والتشعب النصي (hyber text) والترابط النصي"[٤٠].

أما مصادر المعرفة المُدَوَّنة بالإنجليزية، وهي جُلُّ المعرفة، فلا سبيل إلى بلوغها وتحصيلها إلا بالتعريب والترجمة، وأما التعريب فما كان متعلقاً بالمصطلحات العلمية، وأما الترجمة فما كانت متعلقة بالنصوص الكاملة، بحوثاً أم كتباً أم موسوعات.

وإنما كانت الترجمة أساس النفاذ إلى المعرفة؛ لأن معظم المعرفة قد أُنْتِجَت ونشرت وحُفِظَت باللغة الإنجليزية. وللوصول إليها ينبغي أن نسلك أحد سبيلين:

الأول: تعليم المجتمع العربي اللغة الإنجليزية حتى يبلغ مرحلة الكفاية العامة بها أولاً، ثم ليبلغ مرحلة الكفاية التخصصية، وهذا الأمر، إن سلَّمنا بجدواه، يحتاج إلى نفقات هائلة لا تكفيها عوائد النفط العربي، كما أنها تحتاج عدة عقود من السنين، نكون فيها قد أنفقنا طاقاتنا وأموالنا دون أن نلحق بركب المعرفة المتسارع!

الثاني: الترجمة ونقل العلوم الأجنبية إلى العربية. وهي الطريق الأنفع في توطين المعرفة العلمية في المجتمع العربي.

أما قضية **المصطلح** فهي قضية شائكة ومحتاجة إلى دراسات طويلة لا يطيقها البحث. وأما الترجمة فهي وسيلة قديمة لنقل العلوم من لغة إلى أخرى، ولا تخلو حضارة من الحضارات من تجارب الترجمة والنقل من الحضارات المتقدمة عليها زمنياً أو علمياً. فقد نجحت حركة الترجمة العربية في العصرين الأموي والعباسي في بناء مجتمع معرفة عربي إسلامي حين نقلت كثيراً من العلوم التي لم يعرفها العرب أو لم يكونوا يتفوقون فيها. ثم كان الفتح الإسلامي للأندلس نعمة كبرى على أوروبا؛ إذ كانت الأندلس معبر العلم العربي المتفوق إلى أوروبا، وعلى منجزات هذا العلم قامت مقدمات الحضارة الغربية الحديثة.

وعلى مرِّ الزمن كان الجهد البشري والعقل الإنساني هو القائم بأعباء الترجمة وتدقيقها وتحريرها وإخراجها على نحو يهيئ النصوص المترجمة لتسهم في نشر العلم والمعرفة. ومهما يكن من مميزات هذه الترجمة البشرية، من حيث الدقة والأمانة، فإنها تبقى مقصِّرة عن بلوغ الحدِّ المؤَمَّل من المعرفة في زمن انفجار المعلومات وتعاظمها؛ وذلك أنها تستنفد وقتاً طويلاً وجهداً إنسانياً هائلاً، ينضاف إلى ذلك التقصير عن المواكبة؛ أقصد أن سرعة توالد المعلومات تتجاوز القدرة الإنسانية على الترجمة المواكِبة للإبداع، فقد نشرع في ترجمة كتاب صدر قبل عامين، ونحتاج إلى عام واحد لإنجازه، فإذا فرغنا من الكتاب في الوقت المضروب وجدنا أن المعلومات التي يحتويها صارت قديمة!

وأمام تقصير الترجمة الإنسانية، من حيث سرعة الإنجاز، كان لابد من البحث عن وسيلة جديدة تحقق المطلوب بسرعة توائم العصر ومتطلباته، وكان طبيعياً أن ينبع الحل من اللسانيات الحاسوبية ومعالجة اللغات الطبيعية آلياً، فكانت الترجمة الآلية(٤١). ومعلوم أن الترجمة الآلية كانت أول تطبيقات اللسانيات الحاسوبية، بل إنها منتهى الغاية التي تسعى إليها.

ولقد شهدت اللغة الإنجليزية ولغات أخرى تطوراً ظاهراً في الترجمة الآلية، تمثل ذلك في برامج دقيقة للترجمة من الإنجليزية إلى غيرها من اللغات والعكس. وأنجزت شركات الحاسوب برامج تجارية للاستخدام الشخصي والمؤسسي

معتمدة على ذخيرة هائلة من برامج المعالجة اللغوية: النحوية والصرفية والإملائية والمعجمية. كما أنتجت الشركات الكبرى معدات خاصة بالترجمة الآلية كالمترجم الآلي والمعاجم الإلكترونية ثنائية اللغة. ثم كان التوسع في استخدام الإنترنت عاملاً حاسماً في الاعتماد على الترجمة الآلية؛ إذ انتشرت برامج الترجمة الآلية على الشبكة، أكانت مدفوعة أم مجانية.

أما الترجمة في العالم العربي، أكانت بشرية أم آلية، فإنها تعاني ما تعانيه وجوه البحث العلمي والإنتاج المعرفي في الوطن العربي. يعرض **شوقي جلال أمين** لواقع الترجمة في الوطن العربي ويشخص حالها الراهن قائلاً: "والملاحظ عموماً أن الترجمة في وطننا العربي أضحت نوعاً من الترف الذهني في الغالب الأعم للاستهلاك، أو أنها مجرد جهد من أجل نقل معلومات فحسب، وتخضع لمبدأ الربح التجاري. إنها تفتقر إلى البرامج على المستويين القُطْريّ والقومي ومن ثَمَّ لا علاقة لها بمحاولة منهجية لدراسة الواقع بلغة التطور أو التطوير الاقتصادي الاجتماعي والثقافي. إنها لا تخضع للتخطيط، بل هي نشاط عفوي ارتجالي وتجاري، بمعنى أنها لا تعبر عن نشاط اجتماعي في صالح حراك مجتمعي هادف يسهم في الانتقال بالمجتمع من حال إلى حال آخر، أي من طور التخلف إلى طور النهوض بحسب رؤية مستقبلية مدروسة مُسَبَّقاً وتصوغ الوعي الاجتماعي.

ولكي يكون للترجمة دورها لا بد من أن تكون نشاطاً اجتماعياً ومؤسسياً يمثل عنصراً متكاملاً في استراتيجيا ثقافية هي بدورها وجه لاستراتيجيا تنموية شاملة، وبهذا الشكل تشكل تياراً سائداً، وجناحاً آخر للإبداع الداخلي، بحيث يعبران معاً عن التوجه الفكري والتنموي للمجتمع في حركته المستقبلية. ومن ثَمَّ تكون الكتب المترجمة دالة وشاهداً على المضمون الفكري للتطور الاجتماعي والبناء الحضاري للذاتية القومية في اتصالها التاريخي وتواصلها الحضاري الإنساني"[٤٢].

وتواجه الترجمة العربية تحديات كثيرة تحول دون إسهامها في حركة التنمية والتنوير وتأهيل المجتمع العربي لدخول عصر المعرفة. ولعل أهم هذه التحديات تتمثل في غياب التنسيق والتخطيط لمشروعات الترجمة في الأقطار العربية، رغم وجود مؤسسات رسمية تتحمل مثل هذه الأعباء، كمكتب تنسيق التعريب، والمؤسسة العربية للترجمة، وجمعيات المترجمين المنتشرة في البلدان العربية، وحديثاً مؤسسة البابطين للترجمة(٤٣).

وأما واقع الترجمة الآلية العربية فلا يختلف كثيراً عن واقع التطبيقات الحاسوبية في اللغة العربية. لكن هذا لا ينفي وجود محاولات جادة لإيجاد نظم ترجمة آلية قادرة على ترجمة النص العربي إلى الإنجليزية والعكس، وقد شهدت الأسواق العربية طرح برامج للترجمة الآلية تباع على هيئة برامج مستقلة مخزنة على أقراص مدمجة، أو على هيئة برامج ملحقة بعتاد الحاسوب الشخصي. كما شهدنا ظهور خدمات الترجمة الآلية عبر مواقع الانترنت المختلفة المدفوعة والمجانية(٤٤).

ولا يختلف اثنان على أن الترجمة الآلية المتقنة كفيلة بردم الهوة الزمنية والمعلوماتية التي تفصلنا عن الغرب، أو قُلْ: إنها ستقربنا من عصر المعرفة والمعلومة. وبيان ذلك أنها ستوفر لنا المعرفة بلغتنا العربية التي نعرفها جميعاً، ويَبْعُدُ مع هذا أن تكون المعرفة نُخْبَويَّة تقتصر على من يتقنون الإنجليزية، ما يجعل جميع أبناء المجتمع العربي يسهمون في التنمية الشاملة، إذ إن تنمية القوى البشرية هي أساس عمليات التنمية الأخرى.

ويمكن للترجمة الآلية الراقية أن تسرّع في عملية التعريب عموماً وتعريب المصطلحات خصوصاً؛ إذ تسهم في حل عقبات التعريب في الوطن العربي، من حيث تخزين المصطلحات في بنوك مصطلحية نعود إليها في الترجمة. كما أن تراكم النصوص المترجمة سيوفر لنا ذخيرة نَصِّيَّة هائلة نستطيع الرجوع إليها عندما نترجم نصوصاً في فروع علمية متشابهة، كل ذلك ينضاف إلى سرعة الإنجاز ودقة الترجمة وتوحيدها وتنسيقها.

ولا ينكر عاقل أن الترجمة الآلية تحتاج إلى جهود تنظيرية هائلة في اللسانيات، ولا شك أن ترقية الدراسات اللسانية العربية ستسهم في ترقية الترجمة الآلية العربية، ولا سيما أنها تعتمد على قاعدة ضخمة من المعطيات اللغوية المحوسبة؛ فهي تحتاج إلى معاجم ضخمة تتوزع بين معاجم لغوية ومعاجم اصطلاحية، قد يصل عدد مفرداتها إلى الملايين. ثم إنها محتاجة إلى تحليل صرفي عميق يميز الأبنية الصرفية في اللغة العربية وغيرها من اللغات المنويّ الترجمة منها وإليها، ثم تحليل عميق ودقيق لنظام الجملة والتركيب. ولا بد أن يُشْفَعَ البرنامج بمعجم للعبارات الاصطلاحية ذات المغزى الثقافي الخاص باللغتين المترجم منها والمترجم إليها. وكل ذلك ينطلق من دراسات تقابلية تستغرق النظام اللغوي للغات المستخدمة استغراقاً دقيقاً ومضبوطاً.

اللغة العربية ونقل المعرفة واستيعابها

العلاقة بين اللغة والمعرفة علاقة معقدة ومركبة ومتشعبة، ولكن الوجه الظاهر منها أن اللغة هي وسيلتنا في التعبير عن المعارف والعلوم والأفكار، وهي وسيلتنا التي نحفظ بها المعارف ونختزنها ونعيد توظيفها بها. ويظهر أن كل لغة، من حيث هي لغة مكتفية بذاتها ومغنية لأصحابها في تحقيق أغراضهم، قادرة على استيعاب المعارف المختلفة من حيث هي معلومات ومفاهيم وأفكار مصوغة برموز لغوية تواضع عليها المجتمع الناطق بتلك اللغة. وليست قدرة اللغة على استيعاب المعارف مرهنة بخصائص لغوية على التعيين، كطبيعة النظام النحوي، أو تركيب الجملة، أو المعجم. وإنما يرهن ذلك بالفعالية الحضارية والإنجاز العلمي للناطقين باللغة، وهذا الإنجاز العلمي والفعالية الحضارية يَمْثُلان في حراك اجتماعي يؤثر في اللغة ويجعلها تستجيب بوسائلها الداخلية والصياغية لذاك الحراك الاجتماعي وما يترتب عليه من فعالية علمية تسهم في الحركة التنموية للمجتمع. ومن هنا فإنه لا فضل للغة على أخرى إلا ما يكون من فضل أهلها في الإنجاز الحضاري والتقدم العلمي، وليست المكانة التي آلت إليها

الإنجليزية الآن محمولة على خصائصها اللغوية، وإنما لأنها لغة أهل العلم والتقدم والقوة والهيمنة(٤٥).

وتأسيساً على ذلك تمتلك العربية فرصاً متكافئة مع غيرها من اللغات، لتسهم في نقل المعرفة واستيعابها وتوطينها في العالم العربي، وإنما يكون ذلك بالترجمة والتعريب. أما الترجمة، البشرية والآلية، فقد عرضنا لها في موضوع "**النفاذ إلى المعرفة**"، وأما التعريب فلنا فيه حديث مفصل قادم.

وينبغي أن نسلم بأطروحة البحث الرئيسة: إنه لا يمكننا أن نؤسس مجتمع معرفة عربي بغير لغتنا العربية، ولا يمكن أن ننقل المعرفة من "**النُّخْبَوِيَّة والاصطفائية**" إلى الجماهير العربية إلا بلغة هذه الجماهير.

ويمثل تعريب التعليم الجامعي أساس عملية التنمية العلمية والاجتماعية في الوطن العربي، كونه سيجعل المعرفة والعلم متاحين بالعربية للجميع، ما ييسِّر توطين المعرفة في البيئة العربية.

ويتحمل التعريب بقضايا حضارية محورية هامة في الثقافة العربية، ولا سيما أن المعرفة التاريخية والحضارية التراثية العربية قد حُفِظت ونُشِرت بالعربية، فالتنكب عن استخدام العربية في بناء المعرفة سيخلِّف في المجتمع العربي انفصاماً ثقافياً ومعرفياً لا تحمد عواقبهما، وسيكرس التبعية العلمية والثقافية والاقتصادية لأمريكا.

ويبدو التعريب مُلِحّاً بالنظر إلى دول العالم المتقدم والنامي التي بنت معرفتها ونمَّت مجتمعاتها بلغاتها القومية؛ إذ "إنك لا تكاد تجد بين أمم العالم، صغيرها وكبيرها، أمة تقدم العلم لأبنائها بغير لغتهم سوى في عالمنا العربي المتعثر؛ فلا صعوبة كتابة اللغة اليابانية أو الصينية، ولا صغر حجم بعض دول أوروبا، ولا فقر بعض دول آسيا، ولا شُحّ مصطلحات اللغة التركية، ولا موات اللغة العبرية، حالت دون أن تكون اللغة القومية هي لغة تدريس العلوم في تلك البلاد"(٤٦).

ولا شك أن التدريس بالإنجليزية محفوف بالمخاطر والمحاذير التي تجعل التعليم يقصِّر عن بلوغ الأهداف المرسومة في السياسات التربوية والتعليمية، ما ينعكس على جهود التنمية المجتمعية في شتى جوانبها. وما يزيد من احتمال تضاؤل النجاح المرجو من التعليم، حين يكون بالإنجليزية، أن نسبة هائلة من أبناء الوطن العربي يقصّرون عن بلوغ الكفاية الأساسية باللغة الإنجليزية؛ إذ إن إتقان الإنجليزية ينحصر في نخبة قليلة من أبناء المجتمع العربي، هم الذين تلقوا تعليمهم الأولي في مدارس أجنبية وتلقوا تعليمهم العالي في أمريكا أو أوروبا.

وظاهر أن التدريس بلغة لا يفهمها جُلّ الطلبة العرب سيجعل التعلم كالحراثة في الرمل؛ بلا جدوى ولا طائل. ولنا أن نتخيل الأمر على هيئة مقارنة بين العربية والإنجليزية(٤٧):

الموضوع المختار للمقارنة هو وحدة واحدة في علم الحاسوب، تقع في ثلاثين صفحة، يدرسها الطلبة باللغتين العربية والإنجليزية، بافتراض أن معظم الطلبة تلقوا تعليمهم المدرسي باللغة العربية.

وأبدأ العرض باللغة العربية:

- كم من الوقت يحتاج الطالب العربي لقراءة هذه الوحدة قراءة مسحية أولى ؟
- كم من الوقت يحتاج الطالب نفسه لدراسة الوحدة دراسة الاستيعاب والفهم؟
- ما هي الصعوبات اللغوية التي ستواجه الطالب وهو يدرس؟
- ما نسبة المادة العلمية التي استوعبها الطالب باللغة العربية؟
- هل تؤثر اللغة العربية، التي هي لغة الوحدة المطلوبة، في تحصيل الطالب العلمي، وما نوع هذا التأثير: سلبي أم إيجابي؟ وما مداه؟

فإذا انتقلنا إلى الوحدة نفسها باللغة الإنجليزية وجدنا الحال على النقيض تماماً؛ وبيان ذلك أن الطالب نفسه يحتاج إلى مهارات إضافية لا تتعلق بالمادة العلمية نفسها ولكنها تعد جسراً ينبغي تخطيه للوصول إلى المعرفة والمعلومة. فهو يحتاج إلى:

- معرفة لغوية جيدة جداً باللغة الإنجليزية تهيئ له التعامل مع المادة العلمية.
- معجم لغوي يستخرج منه معاني المفردات الصعبة، ولا نقصد هنا المصطلحات، فمهما بلغ الطالب العربي من معرفة الإنجليزية فإنه محتاج إلى المعجم، ولك أن تقدر الوقت الذي يحتاجه استخراج معنى خمسين كلمة مثلاً، وهذا رقم بسيط جداً بالنسبة لثلاثين صفحة باللغة الإنجليزية!!
- معجم اصطلاحي ثنائي اللغة؛ إذ سيعرض له عدد من المصطلحات الجديدة التي لم يألفها. وإذا افترضنا أن هذه الوحدة اشتملت على عشرين مصطلحاً وشروحات هذه المصطلحات، فكم من الوقت يحتاج لاستخراجها وتثبيتها في مكان قريب المتناول؟

وبعد، ألا تمثّلُ اللغة الإنجليزية عائقاً أمام بلوغ طلبتنا المعرفة التي يريدون؟ وألا ترى أن الطالب سينفق معظم وقته في عمليات ذهنية صعبة ومعقدة من الترجمة؟ ألا ترى أنه ينبغي أن يستوعب قواعد الإنجليزية ونظامها التركيبي ليعرف المطلوب ، وليبلغ المعرفة المرجوة؟ أترى أن من السهولة استيعاب المعرفة والعلم في بيئة عربية بلغة غريبة يجهلها غالبية أبناء المجتمع؟

ثم إن التدريس بالإنجليزية سيخلق عثرات كثيرةً أمام الطلبة والأساتذة، وسينعكس هذا نفسياً وعلمياً عليهم. فالمدرِّس الذي يقدم مادته بالإنجليزية معتمداً على مراجع إنجليزية مضطر إلى امتلاك المحاضرة كاملة، ولا يعدو دور الطالب هنا أن يكون متلقياً سلبياً حسب، ولعل هذا يُخلِّف في المحاضرة جواً من الملل والكآبة والإحباط. فالأستاذ محبط لأنه لا يلقى أدنى تجاوب من الطلبة، ويشعر بأنه عاجز عن إفادتهم وإيصال المعلومات المطلوبة. وأما الطالب فإن جهله بالإنجليزية سيجعل الخجل والحرج يهيمنان عليه، خشية الزلل أمام زملائه، فلا يسأل أي سؤال ويمتنع عن التحاور والمناقشة. ومثل هذه الأحوال تتعارض مع نظريات التعلم واكتساب المعرفة التي تجعل العملية التعليمية التعلمية مشتركة بين المعلم والطالب، وتنفي جعلها عملية متمركزة حول المدرس.

ثم إنك إذا نظرت إلى الموضوع من زاوية ما بعد التخرج في الجامعة، هل سيتداول هؤلاء المعرفة التي حصّلوها بالإنجليزية؟ وهل سيعملون في قطاع يتعامل تعاملاً كاملاً بالإنجليزية في بيئة عربية كاملة؟ كم من هؤلاء الخريجين سيعمل في الخارج؟ وكم من هؤلاء سيتابع دراسته في أمريكا أو بريطانيا؟

"والتعريب خيار لا مناص منه انطلاقاً من أن التعليم باللغة الأم -أي العربية- هو الخيار الأمثل لاستيعاب دقائق العلوم والتقنيات ومن ثم اللحاق بركب التقدم العلمي؛ فدراسة العلوم باللغة الأجنبية لا تُمَكِّن الطالب من استيعاب دقائقها وتفاصيلها كلها، ذلك الاستيعاب الذي يمكن صاحبه من الإبداع والاختراع وليس التلقي فقط، إذ إن الحاجز اللغوي سيبقى دائماً حجر عثرة في طريق الإبداع، والأبحاث التي تدعم هذه النظرية كثيرة"[٤٨].

فقد أشار كل من سليمان، وحافظ، والقاسمي، وحجازي، إلى أن الطلاب العرب يستوعبون العلوم الطبيعية على نحو أفضل عندما تُدَرَّس بالعربية. كما أشاروا إلى أنَ الإبداع في العلوم الحديثة لا يتم إلا باستيعاب دقائقها باللغة الأم. ويشير سليمان إلى أن مصر، تمثيلاً، لم تنتج إلا ١% مما تنتجه استراليا من البحوث الطبية، علماً أن مصر تدرس الطب بالإنجليزية منذ نحو ١٠٠ سنة[٤٩].

وبالرغم من أن التعريب في الوطن العربي قد بدأ منذ فترة طويلة، عقب استقلال البلاد العربية، ورغم اتخاذه أحياناً شكلاً مؤسسياً، إلا أنه لم يسهم كثيراً في التنمية الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والمعرفية. ولعل ذلك يرتد إلى عوامل كثيرة منها:

- غياب التنسيق بين مؤسسات التعريب والجامعات والمجامع اللغوية.
- انعدام سلطة مجامع اللغة العربية ومؤسسات التعريب؛ إذ إنها لا تمتلك سلطة فرض المصطلحات والكتب المعربة على الجامعات والمؤلفين ودور النشر، ويساعد على ضمور هذه السلطة عدم وجود تشريعات حكومية عربية لحماية اللغة العربية تطبق بصرامة وقوة[٥٠].
- ضآلة الموارد المالية المخصصة لمؤسسات التعريب والترجمة في الوطن العربي.

- تقصير وسائل الإعلام العربية في خدمة اللغة العربية وقضاياها الرئيسة كالتعريب والترجمة.
- تقصير كثير من الأساتذة الجامعيين العرب في أداء المهمة العلمية والتنويرية المنوطة بهم؛ فهم يُدَرِّسون بالإنجليزية، وينشرون بالإنجليزية، ويشاركون في مؤتمراتهم بالإنجليزية. فما الفائدة التي حصَّلها مجتمعهم منهم؟

ولا شك أن كل ما تقدم مرتبط بعامل رئيس هو غياب سياسة لغوية وتربوية رشيدة في الوطن العربي. ويبدو أنه من الممكن لنا استثمار فرص التقدم الحاصل في اللسانيات الحاسوبية العربية ومعالجتها آلياً لدعم التعريب والنشر العلمي بالعربية. يقدم محمد رشاد الحمزاوي الخطوات التالية للإفادة من الحاسوب في مجال تعريب المصطلحات(٥١):

١. وضع منهجية عملية لعملية وضع المصطلح.
٢. وضع منهجية موحدة للترجمة.
٣. وضع نظام محدد للتقييس.
٤. وضع نظام آلي لمعالجة النصوص.

"ويستلزم دفع جهود التعريب تجديد النظرة إلى آليات تكوين الكلمات، وتشجيع التأليف باللغة العربية في المجالات العلمية المختلفة، ومساندة الجهود المبذولة حالياً من وسائل في بناء بنوك المصطلحات، كما أن من الواجب تحليل البنية المفهومية (الدلالية) للكلمات العربية، من حيث إن عملية نقل المصطلح الأجنبي إلى اللغة العربية تتوخى المحافظة على مفهوم المصطلح بقدر الإمكان"(٥٢).

ويحتاج التعريب إلى بنية تحتية ثابتة من البرامج الحاسوبية المتعلقة بمعالجة العربية، مثل:

- توفير أكبر قدر ممكن من المعاجم المتخصصة(٥٣).
- تطوير برامج معالجة النصوص العربية.
- بناء المكانز وبنوك المصطلحات.

- ترقية برامج الترجمة الآلية إلى العربية.
- توفير ذخيرة كبيرة من النصوص المترجمة.

اللغة العربية ونشر المعرفة

لا يمكن لأي إنتاج معرفي أو إبداعي أو تقني أن يكون مجدياً ونافعاً إذا لم ينتشر وتعم فائدته على مجتمعه أولاً ثم المجتمع البشري ثانياً. والغاية الرئيسة من بناء مجتمع المعرفة هي إتاحة الفرصة لأبناء المجتمع المحلي أولاً ثم العالمي ثانياً لاكتساب المعرفة اكتساباً حراً وديمقراطياً دون حواجز أو قيود، لنرفع من مستوى معيشة الفرد وهيئ له حقاً من حقوقه وهو المعرفة.

ويعتمد نشر المعرفة على وسائل كثيرة ومتنوعة، أهمها[٥٤]:

١. التنشئة.
٢. التعليم.
٣. وسائل الإعلام.
٤. الترجمة.

أما التنشئة فتتعلق بطبيعة التربية التي يمارسها الأهل في تربية أبنائهم، وهي غير ذات علاقة مباشرة بالموضوع. وأما الترجمة فقد فصلنا فيها القول من حيث هي وسيلة من وسائل نقل المعرفة ؛لذلك سنركز على التعليم ووسائل الإعلام.

١- التعليم

وهو الوسيلة الرئيسة التي يكتسب بها الإنسان المعرفة، وتعتمد عليها الدولة لنشر المعرفة والعلم بين أبنائها تمهيداً للتنمية الإنسانية والبشرية، ما ينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية؛ فالتنمية البشرية هي أساس وجوه التنمية الأخرى، ويمثل الإنسان رأس المال الرئيس في أي مجتمع، وكلما رقيت معرفة الإنسان رقي تفكيره وانعكس على المجتمع الذي يعيش فيه.

وقد شهدت النظم التعليمية تطورات ملحوظة مع وسائل التقنية الحديثة، ولم يعد التعليم مقتصراً على ما نتلقاه في المؤسسات التعليمية حسب، بل برزت مفاهيم **التعلم الذاتي والتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد**. وهي مفاهيم تعتمد كثيراً على جهد المتعلم الشخصي وقدرته على التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة ولا سيما الإنترنت.

ولا شك أن اللغة هي الوسيلة الرئيسة التي نتلقى بها التعليم ونحوله إلى سلوك. وينبغي أن ننقل المعرفة باتخاذ العربية لغةً للتعليم ولا سيما التعليم الأساسي؛ وذلك أن استخدام العربية لغة للتعليم في هذه المراحل الحساسة سيوفر للطلبة العرب معارف تأسيسية في العلوم المختلفة، ويوفر لهم رؤية واضحة للعالم وقضاياه الرئيسة التي تجري حولهم. وما زلت أكرر أن التعليم بغير العربية يمثل عقبة كبيرة تقف أمام اكتساب المعرفة العالمية المتجددة.

وقد عَرَضْتُ في **المبحث الثاني** لبعض مشكلات تعليم اللغة العربية، وأضيف هنا بعض المشكلات التي شخّصها نبيل علي. فهو يرى أن ثمة تقصيراً في تعليم اللغة العربية ذاتياً، لذلك ينبغي الاهتمام بهذا الجانب؛ للأسباب التالية:

- أهمية التعليم ذاتياً لتعويض أوجه القصور في تعليم اللغة تلقيناً.
- تلبية مطالب تجديد المعرفة اللغوية؛ تماشياً مع مبدأ التعلم مدى الحياة.
- تعليم أبناء الجاليات العربية في المهجر، الذين لا يتوافر لديهم، غالباً، معلمون متخصصون وعارفون بطرائق تعليم العربية.

ولا شك، كما ذكرت، أنه ممكن استثمار اللسانيات الحاسوبية لإنتاج برامج تعليمية خاصة باللغة العربية. وقد شهدنا عدداً من المواقع التعليمية المختصة باللغة العربية، أو تدريس العلوم المختلفة باللغة العربية، مثل **المدرسة العربية** في الأردن: www.schoolarabia.com

وغيرها من المواقع التي يمكن الوصول إليها عبر محركات البحث المختلفة تحت عنوان: تعليم اللغة العربية، إضافة إلى مواقع شركات إنتاج البرامج مثل